

۱۳۸۲
۱۳۸۴

۹۲۷۸

با این سی شل
۲ - ۲

۹۲۷۸

کتابخانه

۱۲۹۹

۹۲۷۸

۹۱۰۲-نی

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتابخانه شرح حای
مؤلف سید نعمت الله جزایری (نعمت الله بن محمد المحسنی)

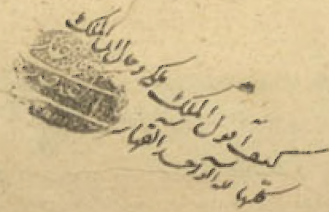
شماره ثبت کتاب

موضوع شماره قفسه ۹۲۷۸

۱۵۵۳۸
۱۲۰۰۹

بازدید شد
۱۳۸۲

۹۲۷۸



ع. الف. ع.

٥٤

۱۰۰۰

نفت

تطبيقات

الحمد لله

کتاب -
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

三

والتقوى ما كان الكمال تاما
بدون نقص ما كان واحد غير
مثله ٢٥

تقر

الحق

من الأول

والله اعلم

وانه وما يتنازى ظاهر افر لزوم كون معرفة الامم ازدياد معرفة الرسول فيندفع ما
 يحول طلب الشئ الذي لزيادة المعرفة التي تحصل بتسبول المادة فجز لما كانت مادة البشر المحل
 من مادة الامم فقد حصل لها ان يحصل طلب الزيادة عليها من اجزاء وقيل استحالة المعرفة
 التي لا يتصور قوتها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفة برتبة كانت تزداد يوما
 بعد يوم لان ان قبض الله على المحل المعرفة الاخرى يحتاج به وهو قد وقع تلك العلم كما
 المعرفة واما مادة الامم في العلم بالامم فيكون ذلك العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 وسابقة من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 الترتيب المتعلق اي اسكنت اليه لان العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 وان اصله في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 وقال سبوح اسمع الامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 فخلق هذه الامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 اطلع من جميع المعرفة في ان زيادة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 بان المراد انما هو في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 اسم حتى تصف علم الامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 والاصح في علم الامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 الرابع في دفع التعارض بين محمد بن المدين والمدين في الانباء بالتمسك بالجملة وهو
 امر في ان لم يتد فيه به جسم اسم فواسته في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 وهو انما يحصل من جهة احد ان المراد بالانباء الانباء العرفية المحتملة وهو ما يكون
 من جهة اسم مع العلم بالانباء في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 يتبع فخلق انما هو في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 وقبل بالجملة لان الانباء في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 الانباء في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم بالامم في العقل والادراك من جهة العلم
 الرابع في دفع التعارض بين محمد بن المدين والمدين في الانباء بالتمسك بالجملة وهو

فيها للعلماء
فيها للعلماء

ووجهه بخلافه في ان المراد باللام ذكر ما يدل على الذات وبالمعنى ما يدل على صفاتها كالحق وكما يدل على
الذات والصفات في تلك الاقسام والذات به وحده والصفات الذات بالامالات يدل الزمان
على الذات فيكون الاستدلال باحد مستقلا للاستدلال بالآخر لا مضافا لزمان في تلك الامة
بالسبب ليس بشيء وباسم الزمان الى الينا لم يسم لهم لم يسمي منها اسم الله تعالى قلت لهم المضاف
الى الذات لكن لا يخصصه بل يخطه والى عليه فالسبب كذا في الحجج استانه والباء وكيفية الى ذكره
لما عليه وجه فيؤدي الى التعميم ابتداء بالاعتبار من جهة ذكره ما وجه فيكون المحل الوجه
المطلوب فقول شيخنا المستزيد واضافة اسم الله تعالى دون بانه اسم لان صفات وصفات
غير حجة واعتراض بصفاته في تلك المسمية والتعميم امره وادب فلا بد لانه لا يحق كذا في
فهم سببه في وجهه وجواب ان المراد في امره ببال بلا صلاحتك ولقد بدأ الاستدلال
ولا يجوز كونه الى ابتداء **قوله** محله لا يسمي محله وذلك بهذا الحق في بيان امره بالحق
منها في معنى الام ان لام التوضيح اذا دخلت على اسمية فانما يكون المعنى بها
الاستدلال بالحق المعهود المستخرج حيث هو وذلك لانه لا يسمي في ذلك لا يسمي بها الاستدلال
الى المعهود في وجهه كقوله في ضمير محله لا افراد وذلك لانه الاستدلال او بعضها من ذلك
لام المعهود بخارج او غير معين وذلك لانه المعهود من امره لا عرف هذا ما علم انه
وقع في خلاف في الام الواحدة في محمد فذهب بعضهم الى انها لا تتوافق لانها المتساوية
فمن هذا المقام والمحمد عليه السلام فلا اعتداله بل ولا نابع الى محله فمما عليه
على الاطلاق وعلى تقدير حمل الام على الحقيقة او على المعهود في معنى استفادة التعميم في لام
التعميم لا يسمي لان اختصاص الحقيقة ليس بسمي اختصاصي جميع الافراد في
الظاهر ان صوابهم فهم ان اختصاص حجة المرفوعة فاما المبال في لسانه في المراد
الربط بينهما فوجه انه عنده اكثر من جهة غير ذلك لانه لا يسمي بها في جهة ان في
الحقيقة كائني وجه حجة اخرا منها لانها لا توجد الا في فخر افرادها فلو ثبت
فرومها لوجه الثالث الحقيقة في وجهه انما هي لام المعهود بخارج فاما في المحل
الذي هو به في ملائكة او لهما او هو محمد عليه السلام هذا يحل معاني احدية وهو الذي

٩ الجحش محباً عليه ما بها التدفيع
ما دلفت عليه وهو لا يزال إلا
ع الحقيقة وذهب لغيره
إلا أنها لم

هـ كون فيه كما كون غيره فلم
يصح الحكم باثبات الحقيقة

شرح دیباجہ

كتاب ليس ذوالا حى بتركه قطع وهو متى ما ان المراد من ذوالا الذى ستم
 نشانه وحقى مكانه مكانه ملك القلب لخطته وحلاله ويجوز ان يكون المراد من
 هذا الوصف التعميم على قوله تعالى بطير مجنحه فالمراد من ذوالا أى بغير الجبال
 بغير الجبال أى بغيرها فادام الامتثال للطلب ولو سلم فالمراد انه ذوالا أى بغير
 ونفس الامر لا يطر المؤلف وترك التجديد ترك الصلوة والصوم وغيره ليس
 في اعداد العقلاء المكلفين **قوله** ويبدو متبعين الكلام والكلام لانه يحسن في هذا الكتاب
 في احوالها لم يردنا فكيف يحسن في احوالها لم يردنا الا ان موضوع علم الخواص هو الكلام
 والكلام لانه يحسن في اثبات الاحوال لهما فخرها اولاً ثم في الثاني فالحال الاسم
 موجب والاثبات احوال الكلام الامر كبر في كبرين او فليس وبالجمله فتعرف
 الموضوع صادق عليها لان موضوع العلم ما يحسن في ذلك العلم في احوالها وحوال
 في امره في كلامه روي في قال موضوعه اما العلم والحق في الكلام راجع اليها
 او الكلام او الحق في الكلام راجع اليه وذلك لان العلم ما يحسن في احوالها كما هو
قوله معنى ايجازنا ما هو في التوفيق او المعونة ويجوز ان يكون التوفيق
 في التوفيق ما يتم به العلم على غيره لان تميز العلم بغير الموضوعات فادام
 انه قد حلت عادة المصنفين ان يذكر في اوائل كتبهم التوفيق على الحق ليكون
 الطالب على بصيرة في طلبه ويذكر في التوفيق والمصنف منه ثقة في غيره الطالب
 اما التوفيق في علم الحق في احوال العلم التي هي ابواب وبناء وما التوفيق
 عنه صون النفس في الخطاء في المقال والمصنف المتوخى لهما وما لا يخفى
 ما اعتد به لولا صدق شىء بانه كتب هذا الكتاب للصبى الذى لا يكون حقيقه
 الا فربما قلنا يتفهم في حقيقه قصه البصيرة ولما لا يوجب الرغبة بل غايته لانه
 ان تفتحه يعلم على خطا ما في الكتاب فتجد على حقيقه من قبله فان من
 يؤخذ في الحسن له الطالب وغيره في نظره المارب وتبين له الغايات
 ليخرج من حلاله لغيره الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمها في تفرقة توفيقها فلا يرد

المراد من ذوالا الذى ستم نشانه وحقى مكانه مكانه ملك القلب لخطته وحلاله ويجوز ان يكون المراد من هذا الوصف التعميم على قوله تعالى بطير مجنحه فالمراد من ذوالا أى بغير الجبال بغير الجبال أى بغيرها فادام الامتثال للطلب ولو سلم فالمراد انه ذوالا أى بغير ونفس الامر لا يطر المؤلف وترك التجديد ترك الصلوة والصوم وغيره ليس في اعداد العقلاء المكلفين

لثوق به

ما اورد

توفيق الكلم

ما اورد ما تعلق الا لثوقه ما في تقسيمها فاعلم **قوله** بيان موضوعه واضح هذا العلم
 قال ابو القاسم الزجاج في انايه حديثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حديثنا ابو جعفر
قوله قال حديثنا يعقوب بن بكاش الطبري قال حديثنا سعيد بن سلم البجلي قال
 حديثنا عن ابى الاسود الدؤلي قال حدثنا عن ابى طالب م قال حدثنا عن ابى طالب م
 فقلت فيم فقلت يا ابا عبد الله المومنين قال لا سمعت بيلوك هذا طائفا روي ان
 اصنع كتابا في اصول العريشه فقلت ان صنعت هذا كتابا وبلغت فينا في هذا
 للعلم في ائمة فقلت فاني اني تصحيف فينا ليس الذي اترجمه الرجم الكلام فله اسم
 وفعل وحرف فالكلم ما ابناء وعنى معنى السمع والعقل ما ابناء وعنى حركة الحسى
 والحرف ما ابناء وعنى معنى ليس باسم ولا فعل في قال ما تكتبه وزد في موضوع
 لك وعلما يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة طاهر ومفسر وشئ وليس طاهر ولا
 مفسر وانما تفضل العلماء في موضوعه طاهر ولا مفسر قال ابو الاسود وبحثت من شيا
 ووضعت على طان من ذلك حروف لم يثبت فذكرت فينا ان وان
 ولست ولعل وكان ولم اذكر لكن تعال لم تركها فقلت لم اكتبها فيها فعال
 لم امل اي فيها فربما فيها انتم كلام الاملا وانما فقد روي كتب الفاضل
 في قوسى ما جاره في العالم لم يصب ليهتم في الاسأله وواضع الحق قد روي
 لايه الحق العلم عما اورد ابو الاسود والدور باذن ابي المومنين م
 ولما اقولنا ما ان في وضع الحق معاذ ابن مسلم الذي وكتب في ذلك
 الوضع انه لما سرح اصحابه في البرى في المرتبة كبرى وروى بكرة الكلام حيا في
 ما لم يفتق ذلك عليه فقال هذا فيم في لغة العرب بالفتح في قال الفاضل وضع
 ما سواه ملحق به والمحقق مفسر ما سواه ملحق به ولما خاض في روي ما
 ملحق به فقال في اربوا فاعلم هذا اسم هذا العلم في تفرقة كما وتبين لفظ التفرقة
 وهذا الاشارة ما تعلقنا معنى الاملا لم يتركه وذكر بعض المتأخرين وجها
 لم يرد له ما ان يكون الدواول للعلم **قوله** لكون اخرها جزءا في اخرها

في كلامه

2

الصالح

ذهب المتن وصاحب القلياب واللاهنا اسم جمع فذلك الازهر من التبرج
 في بعضه وتحقيق التي يتوقف على بيان تطبيق الفرق بين هذه الثلاثة فلا يبي
 ان حقيقة فمقتل الجمع هو ما دل على اصابه بالمطابقة فاذا قلت جواء الزيد وان
 فذلك قلت بما وزيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد فبشرط انضمام الحق
 الى بعض وهم الجمع ما دل على كل واحد واحد فذلك الافراد بانضم كقولهم
 فانه موضوع للجمع الافراد لانه على كل واحد واحد فذلك دلالة المركب على كل واحد
 في اجزائه وان اسم الجنس هو في اثنين اسم جنس افرادي ٢ وهم جنس محلي فاقول
 ما وضع للصفة ملحق فيه عتبات الوتيرة وبعد ٤ القليل والكثير كاسم اول
 والثاني ما وضع للصفة ولكن لا يستلزم وجوده في اكثر من فردين كالكم والاسم
 في استشفائه بنها والواحد ولا يثنى اذا عرفت ما قلنا عليك ظهر لك ان المتن
 ان اسم جنس وان ما يستلزم به ٤ الحية لا يثنى حتى لا يوافق فانه اسم
 جنس محلي فاذ قد احاط به تحت اسم الائمة بطريق اخر فحيث قال وقد يكون
 بعض اسم الجنس مما يشتهر في معنى الجمع فذلك المطلق الواحد والاثنتين
 وذلك يجب الاحتمال بالابوضع كلفظ الكم الشرح والظاهر ان مثل لفظ
 حاتم واخواته في القول بانها اسم جمع حسن في قبيل الثاني منه مما يشكك
 بعض علماء ما في الحق فذلك الحاتم الواحدة بكفارة فقد التفت فصاروا
 حيث ان الوطارد لفظ الحاتم غير منكل قال ان كان الحاتم اسم جنس كان
 الواحدة حكم التثنية وان كان جمعا فذلك المطلق الواحد بالثنية وقوف الحاتم
 قوله اليه لصعد الكم الطيب فلو كان الكم جمعا لوجب تأنيث لفظه لان
 الجمع محض الجماعه فاذا قلت جائي رحل ثلثه فكذلك قلت جاعة واما
 بليني في جملة الينا لكونه ٤ وزيد اثنين عليه الجمع بتبصيره ٤ كلهم
 وهذا الوزن محض بالمخود والاصود والحكمة الما لكان العالي المحسوس

4

تَوْبَةُ الْعَمَلِ

نقد و طبع نسخه و اصله و جیب

كسيرة الطاعة قد راعوا منه والملك الجليل ثاماناً من مسلمان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والتمناكم اذ قالها العبد خرج هذا الملك التمساع فانما لم يكن له عدد صالح لم يقدر منه
قول حيث لا يقع الا على التمساع لو لم يذال ليدل لول ان من العدم والوسط و
 اضربها بما قد علم انك فضاء جامعاً في يقدره عاقل فضلاً عن فاضل **قول** والملك الجليل
 يا اول من بعث الملك الجليل انما بان يقال الحق والملك والارادة بعينه ويكون لوط بعينه
 مقدره عليه فيكون بعينه كائنه مثلاً في ذلك المثل القبول والواحد العيني يحتاج
 الى فاضل في نفسه وهو بعينه في ارباب الله عز وجل قد قال فاضل الحسنى وبكره رشتا
 طينس بان يقال قد صرح علماء العقيدة والاراد والاراد بان لا يمكن التوفيق بطل
 معنى الحقية معانها معنى الحقية لم يثبت الحقية لا يكون معنى الحقية **الاجابة**
 متروكة ولو كانت باقية وانتم ان يصعد الملك الجليل الواحدة وانتم بقرحها
 اشهر كلامه وانما اصل ان الجمع الذي يعنى الحباثة له حجبته لا يستل لوط لوط الجمع
 وهو حجبته لا يستل معناه لان المراد به جماعة والاشفاق لما دخل على الملك
 حجبته معناه حضار ملحوظ به لحرفه وقد بعد ان كان كل جماعة جماعة والاشفاق
 لوط مكونة في اوزان الجمع فمن اتيته لم يبقه من غير التوفيق كالموصف والبدل
 واخرها انما لا يتبعان فمن حيث اللفظ مكوّن لوط الملك جمعاً والملك انتم لا يغير
 ميّز لوجبه جمع بعينه ولو كان الحال كما قال لوجب ان يقال جائس ارباب العالم اذ
 ان كل فرد في الافراد بعينه لا مثلية يكون جماعة فاداة الاشفاق لم تطلها بهذا بعينه
 بل يجب ان لا يصرح به الحق في التقارن لا وسببه لهند واخرها في الحقين **قول**
 واللام فيها الحسنى اي لوط لان التوفيق انما يكون في ارباب الخلق والملايكات
 لانها معقولة حال التوفيق لوجدها الافراد ولا يتأخر عن معدّل العدم مثابها في فاضل
قول واللام والوحدة والامانة في علمها في الوحدة على ثلاثة جهات ا) اعداداً واحدة
 طينس كوحدة اشهر ثابيتها وحدة النسخ كوحدة الحيوان والامانة في ثابيتها وحدة
 الفرد في وحدة النفس كوحدة زيد وعمر ولا يتوهم الامانة بين طينس واول

مجموعه

في محل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فثابت في هذا المقام ثمانية
 في غير ان الاقدام **اولا** لا يكون عليك ان هذا الحكم منقوص باشتغال الضاير
 الى الحكم بالبرهان في مقام كون الكلمة موضوعا لموضوع لفظ وضع بارائه لفظ
ثانيا منقوص باشتغال الضاير واشتغالها باشتغال الموصولات وكثرة الالهي
 الملا لا لفظا موضوعا له كما اذا قلت زيد فزيد لك الذي قلته الا ان لم يرد
 قلت زيد فزيد فزيد لك الذي قلته مركب جزئي **ثالثا** ما في الوضع فيما اى في
 لفظ اخر والضاير واشتغالها بالجوهر باعتبار وجوده والاشغال الا ان
 الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد على اخط ذلك الموضوع **رابع**
 فليس هناك اى في مقام الضاير واشتغالها باللفظ المحض وهو ان
 رجوع اجزاء إليها **خامسا** هو الموضوع له في حقيقة واقعا في هذا المقام لان
 كسوفه كمال ليس الموضوع له محاربا لما في حقيقة الضاير موضوع لما فهم
 ذكره فيجعل هذا الموضوع موضوعا له محاربا او الماد لموضوع جزئيات
 هذا الموضوع والذي موضوع حقيقة بهم والماد افراة وان اردت
 تحقيق موضوع الوضع العام ما شئت لما شئت عليك فتقول لا بد للوضع في الوضع
 في تصور الموضوع فان تصور معنى جزئيا وعلو بارائه لفظا مخصوصا
 كان الوضع خاصا كخصوصية التقدير المجتبه فيه اعتبر تصور الموضوع
 له ايضا خاصا كزيد وان تصور موضوعا يتوزع تحت جزئيات فله
 ان يكون لفظا باراء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع
 له عاما كالاشغال الموضوع للمجدان الناطق والادان يعين اللفظ
 باراء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحتها لانها مطلقة اجمالا اذا
 توهم العقل بذلك المعنى العام كونه وهذا العلم الاجمالي كما في الوضع
 فيكون عاما لعدم التقدير المجتبه فيه والموضوع له خاص والاعكس
 هذا غير ان يكون الوضع خاصا كخصوصية التقدير المجتبه فيه والموضوع له

عامة فيكون كمال لان المخبر ليس له وجه الكلي لنبوة العقل به اليه
 فيصوره اجمالا اما الامر بالعكس اذا انقضى هذا على حقيقة بالكل فاعلم
 ان لفظه اجمالا لا يستقر الا في اشخاص مجتبه اذ لا يقع ان يقال انا وباراءه منكم
 لا بعينه ليست موضوعا لوارث منها والالفاظ في غيره محاربا ولا لفظا ولا
 والالفاظ مشتركة موضوعا او خاصا بعد افراد المتكلم فوجب ان يكون
 موضوعا لموضوع كلي على تلك الافراد ويكون الوضع من وضعها لموضوعها
 في افراد المجتبه كذا قال في مقامه في القامد والحق ما افاده العوضي في حاشيته
 انه يجب ان يكون لفظا باراءه في موضوعه لكل معنى منها وموضوعها
 عامة فلابد ان يكون لفظا باراءه في موضوعه ولا يشترط في ذلك وضعه ولو وقع
 ما ذهبوا اليه لكان انا واثق وهذا كونه محاربا لا حقايق لما اذ لم
 يستقر فيها وضعت هي اما في الموضوعات الكلية بل لا يتم اشغالها فيها وهذا
 هو بعد في الطريقة لا دلالة لكان ذلك لما اختلفت عنه اللغة في عدم اشتغال
 المباد الحقيقة وما يحتاج فيه من اشتغال الى ان يتمك في اشياء بالمشكلة
 نادرة كما اخرجت واما في جواب ما قال في ذلك التعليل **سادسا** في خبره واما
 لم يتركه ومناه لانه بعد تعريف المعنى الموضوع مذكورة وان كان
 للمعنى غير **سابع** فيه انه يرد على اى في جعل الموضوع للمعنى ان موضوع
 المعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع يتعلق بالمعنى
 بعينه الافراد واللفظ وشبهه اذ التعلق بشئ بعينه لا يتصور بغيره منه
 في عرف السامع فيقصد هذا الشئ باللفظ مقدم على تعلق اللفظ به لا يجب
 ان يكون المراد سابق على وضع اللفظ له لا في اللفظ بل في اللفظ
 فاذا كان المراد المتقدم متصفا بغيره كان تعلق ذلك بلفظ متقدما
 حرا عما عدا هذا الامر المحقق بالقيام لظهور المراد في هذا المقام فان تصادف
 المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد اشتغال

فيه لان المعنى المفرد عما عرفت بالابدال جزء لفظي جزءه المركب بالعكس
والاولاه وعدمها فزعان لهما والاحتمال المذكور سوي عما قبله كجمل الاثمه
الاشبه بالادرج في الافراد صفه المعنى عند الحاجة وانما هو وصف للفظ عند
المنطوقين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد الباب **قول** فيكون ان يتركب
فيه يجوز ان يكون المعنى منصف بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال
لان مال المعنى لا ينفصل به بعد الوضع سواء قبل الوضع به تسمية الشيء
بهم ما زال اليه كما قال في نقله من لفظه سلبه اي في نقله شخصاً حياً
في نقله من لفظه سلبه وثوبه تسمى الشخص الذي قبله لانه يؤخذ الى القول
نقله لا يابدل جزءه وانما يقال في نقله لانه يبدل جزءه فيكون ان
يكون اللفظ لفظ اخر ما لا يجوز **قول** ولا يترتب في ايراد كونه الى ما
بعد المفرد صفه للفظ لفظ **الوجه** صار للفظ صفتان احدهما حمله
فعلية اخرى مفردة عن لفظ مفرد وان كان في الوصفين
اكثرية ليكون عاقل واحد وكان يمكن ان يطابق بينهما بغيره
بالفعل والاسم في انهما لا يبدلها في نكته وهو بيان تقدم الوضع
على الاثر واجب المراجعة لان المتقدم الزمان غير محقق في المقارنات
فيه ما يستقر بابل في التقدم الزمان اعني صيغة الماضى للمدلول على تقدم
الترتيب الى كونه تسمية شارة الى انه يمكن ان تكلف انكته بغير ما ذكر
وهو ان لفظ الاول لما كان لها مصدر لا عن الجار والمجرور والاول
في الهمد بحر غيره باب **قول** وان لم يرد رسم الخط لان في قد اعلم
ان يكتفى الى صوته الوصف بها واذا وقف على المنقولات
شديته الفاخر ايت ريد اخذ لان المفرد مصدراً لكتب بالالف
قول فانه معقول في لفظه التام الوصف في هذا من جهة اقسامه
ان الحال ما يبين تسمية التام على والمفرد وانما يلين انه لا بد من اتخاذ

العامل في الحال وصاحبها وهو من مختلف لان العامل في الحال وضع في معنى
حرف آخر ووجه الوقع لهما ولم يقدم الحال على صاحب مع انه نكرة لانه طرف
ولا يجوز تقديمه عليه كما يستلزم عليه **قول** ووجه صحة لاي ووجه صحة وضع
المفرد على الاسماء كان في الخبر او في المعنى والوصف وضع ما يتوهم في انه
يحكي ان يكون الحال وعامله مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد كما
ورتبته الا انها مقترنان بالزمان فان انصاف المعنى بالافراد حال الوضع
وهذا هو وضع الاقتسان في فقه الحائز **قول** ويقتضى الافراد والافراد المراد
كلمات وما قبلها منها في جهة بغيرها الوضع لان الوضع للمفردات المفردة مردود
على اجزائها في جزيها الكتابية من اجزائها من جهة حقيقة احدهما ان المراد بالوضع
الوضع عيني اللفظ لعين الحرف في المقولات ووضع اجزائه لاجزائه
طائفة المركبات وما يلزمها انها مصدرة بالوضع النوع ومعناه ان الوضع وضع
تالو فليكون لفظه الا لفظا طائفاً من مثلاً ان المضافات متقدم على المضاف اليه
والفعل على التام على وغير ذلك فمعرفة تركيب اجزاء الكلام لا يحتاج في معرفة
العلم التام **قول** فليست او غير خلاصتها لبيان تسمية اي مركبات مسنونة الكلام
بان يقال له الكلام عند ارباب الفقه وهو المركبات التامة كقوله تعالى
وعنه العلامة ما عدا ما هو لكان مركباً من اجزاء او عددياً وهو جمل او كلمة
قول فيخرج به اية وكذا يخرج عن رجل بالشعرين فان الشعرين يشابه الهم
في كونه من جهة في المعاني **قول** مشد عبد الله على اي كل مركب اضاف
صا مفرد السبب العلية وانما صار مفرد لان المضاف من الشخص المسمى بهذا
الاسم لا يجوز تسمية الذات المضافة من حيثها مع انه موصوف بالاعين **الكلالة**
او باب على المضاف والافراد على المضاف اليه وانما اعرب ما عدا ايت مع
كونه مفرداً لانه مفرد مركب اضافي وعلى ما استقر ان كل لفظ مفرد
فانما به عيباً والمنقول عنه ومعناه ما يتبين بالمنقول اليه **الافراد** في

لشخص آخر لان قوله ان قد لا يدل المصدر ولا العلم ان الكلمة اما دلالة او دلالة
لكن يجب ان يقال صحتها اما دلالة او لا دلالة قال سبب التحقيق لاحاجة الى تقدير
شيء في هذا المقام فانه متى بين المصدر الصحيح والفعل المصنف المصدر وان دلالة
فانه قد يدل المصدر على افعال العطف في قوله وحمل حرف العطف عليه والاضافة
او نحوها وذلك ان من العطف يوطئ بل تقديره اشهر وهو محذوف من اشهر وقال
لعلهم انما لم يبين من ان المقصود به دلالة اللفظ على كثره او صلافة الكلمة فيه
نظرا لان معنى صفة التقييم ليس الا ان ليس المقصود به ما جاء في قوله في التقييم لانه
ليس المراد من قوله الا ان معنى قوله انما هو انما لم يبين على ما ليس
الا ان كان لا يحسن لانه لا يمكن له غيره فانه يراد به في العطف وسببه
قوله لا يبين في غيره بخلافه لان الطرف مشق **قوله** اعني الاستدلال والاستدلال
اراد بالاستدلال او الاستدلال لان معنى ما هو الاستدلال والاستدلال
العامتين معناه ان مستقل ان يحسن في غيره فوقع ما ذكره مستقلا كقولك
الاستدلال في غيره الاستدلال سببه على كثره او صلافة او دلالة
هذا مما حصل قولهم الحرف ما دل على معنى غيره ما ذكره في قوله ان المعنى
الذي دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره وكان معناه ما حصل في غيره
لانه اذا انفصل لفظ المذهب من اللفظ لم ينقل مع المذهب بل كان الحرف
حال فلا يفتي معناه فيه بل في غيره بخلاف فتية فانه اذا انفصل لفظها
المراد من اللفظ من المذهب وكان قالب كلمتها طرف اذا انفصل منقل
ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى هو اللفظ
ما علم ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل حكايا قول بعضهم متعلق لانه
يكون معنى في غيره ان المصدر معناه متوقف مما جاء به عنده لا يري
انك اذا قلت ما معنى من قولك في اللفظ لانه لا يفتي في حد ذاته
متوقفا على اللفظ لا يمكن تقديره لشيء الا بعد التقدير الجازم واللفظ هذا

معنى

وهذا استرسل لان ما يراى الامور نسبة كالقرب والبعيد ونحوها كقولك قبل
ان يكون حروفا ولا قابل بديها قول اخر من الحاد من دلالة مع معنى
في غيره فانك اذا قلت في مثله لم يدرك معناه من نسبة الى غيره ما جاء في قوله
يجوز ان يتبين معناه وهو كقولك في العطف لانه يدل على انها مشتركة في اللفظ
لا يفتي كقولك معنى العطف في قوله ولا كالمثل انما هو مشترك حروفا ويزيد
عليه بانه لا يفتي في قوله في العطف لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
حيث قال الحرف كلمة دل على معنى في اللفظ في قوله صفة العطف
في التقييم هذا المعنى لان المعنى في قوله في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
ينقل في التقييم الذي هو في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
في الاستدلال الذي هو في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
قائم بالمستقيم محضه متعلق بغيره في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
معناه ما ظل اللفظ الماهر ولانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
اسود ونحوه حروفا لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
معناه متعلق بغيره في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
كقولك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
ان يفتي في ذلك المعنى راجع الى اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
ووصف الكلمة في التقييم راجع الى اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
لغيره في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
ما ان لم يفتي في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ
لا يفتي في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ لانه مشترك في اللفظ

لغزينة العظمى كضارب سبب ما يكون مقارنا للغير لكن يكون فيه من قسمة
 حالته كما اذا اطلق ضارب وفيه الزمان **قوله** ما حذر من استواء هذا الضارب للغيرين
 وما بعده من الكون في ذلك واحد في الوقياس دلائل اضربنا على ذلك
 في لغة التطويل **قوله** لتفحص العند اللغز وهو المصدر قال القائل المحرشي
 فيكون في من باب تسمية الدال باسم المدلول والاسم انه في باب تسمية الكل
 باسم الجزء لان في عاداتهم ان يسموا الدال باسم المدلول اذ كان مدلوله
 مطاوعا اذ لو كانت هذه الكلمة في حياها حصة عقلا مردودين
 النفس والاشياء لا استقرت ولا ذهب اليه العجيب قال الشيخ حال الدين
 من انهم في شرح الملح اجمعوا الا في لا ينفك عنه في كفاية في الملح
 في ثلثه الاسم والعند والخوف وقال ابو جحان زادنا جوهر من صوابنا
 رايا اسماء الفا لغز هو اسم العند اشرو وجه التفسير في خلق العند
 وقام مقامه وهو مردود وانه اسم لصديق التوفيق عليه فان قولك **قوله**
 مثلا اسم لقولك كنت اللفظ على الاتصاف فهو غير له ضرب في قولك ضرب
 قول بعض فان في هذا الكتاب التركيب اسم مسماه قولك ضرب في ضرب
 زيد فقام العند مالا حياء عنه ما عشت ومنه واللفظ مسماه والاسم التوافق
 في حال الاخبار **قوله** وقد علم بذلك ان اللفظ على عاطفه على حذو ما في قدر
 متبين وقد علم والعتة اصبه لمعج الدليل المذكور من جهة اللطائف اوله
 من خلق ان هذا حصره وفي توفيق اقسام اوليه في لا يكون انما
 كما قال اسم البندر اقول وحدها فان يكون وبنو ابيه وقد ان التوفيق
 هو التحقيق والباله تسمية **قوله** والعند قد دل على معنى العلم ان
 المتأخرين قد اطلقوا على ان يدلهم كحدث والبرهان وتسمية حدث
 الحامل ما هو من صفته يحتاج الى طرفين باستقلال معناه باستبدل
 معناه ليعلم وتسمى انه غير موافق للتحقيق لان اسميه وان احتاجت

الى طرفين الا انها جازان للعند في الحق الامر خارج عن مفهوم العند
 كما انضار من الحق اليه الا ترى ان معناه في الاضافات للمقاربه والمباينة
 والحال وهو شي هو ما كان اسميه مع احسبها الى طرفين الا ان ذلك لفظ
 معقول من غير المقطع قياسا بوقت وكلام المنقذ بين في هذا الزمان
 من اجزاء معنى العند مضطرب فممن في وافق المتأخرين ومنهم من ذهب
 الى ان دلالة الله عليه بطريق الالتزام ولهم استدلال على حرمانه ككتابا للموسم
 بمباح **قوله** للسبب وتذكر من الحفظ او لها ان الزمان ظريف لمعنى العند
 بالحق على وعلوم ان الظرف لا يكون خرا من المظروف ثانيا لانه انهم يتفقون
 على ان اقتراان مبدئهم الفاعل والمفعول بالزمان ليس في المفسر
 الفاعل فكل ذلك في العند ثانيا لانه لو كان الزمان خرا للعند لم يكن
 تحقيق العند به ومنه وقد تحقق في جميع الاشياء واليه لو كان الزمان
 الامر خرا للماضي وكذا في مستقبل المكنى اخلافة خارج من وقت كحقيقة
 كما في قولك ان وقت لم يمت ولم يضرب فلا يكون خيرا لان ما بالذات لا يتلف
 بالماضي وفي حيث خسرنا مذهب المتأخرين لا بد له من الحواشي
 الدلائل فاحسبها على الاول ان فينا لفظ في باب **قوله** العند اللغز والعند
 الاسطر وعنى الثاني ما يوافق بين الاقتراانين اقتراان العند
 باعتبار انه جزء مفناه واقتراان اسم الفاعل به باعتبار كونه لان كل
 هذا في ضرب وعينه لا بد له من زمان ولم يفهم في لفظ ضاريا لاذ لا يتحقق
 بالاضرب في غير اعتبار زمان مطلق او مقيد لذا عرفت اسم الفاعل بما
 اشترق في قدر من تمام به كغير الحدث في غير زيادة زمان مطلق وعنى
 الثالث في تسليم عدم دلالة اللفظ على ان المال يجوز ان يجرى شيئا
 عن جزمه فيضرب مدلوله لانه لا يجرى لاجل جزمه والوضع عن الحنى وعنى
 السابع ان الزمان الماهز مثلا جزء العند الماهز موهبة ومنه وقت

بوجه آخر

البا وحمل فطر أو حروف التحويلات قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين
والجبريتين لا يجوزونه على الإطلاق **قوله** في ذلك كبر الفخرية أي مطلق الفخرية
فبمستند فخرية وذلك بما يحتمل اللفظ مؤنثا وذكره باعتبار المعنى مؤنثا
مؤنث وذلك أيضا في الفخرية الراجح إليها بحسب اللفظ وبحسب المعنى **قوله** قال
المصنف أي في شرح عبارة المفضل وحاصله جواز كون الفخرية المؤنثة فخرية
راجحة إلى المعنى والمعنى أن ذلك المعنى مجتبه في حد ذاته أي لا يحتاج فيه
من اللفظ المضحى حقيقة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا أي حكمها أن تسبها
إف مع قطع النظر عن كونها في بيعة المسجد والحمام أو غيرها مما يزيد في
قيمتها **قوله** الفخرية هنا مجازية **قوله** أي بحسب متعلق فذكر متعلق بمحرف
أما وجوب التجديد بمقتضى في الذهن أو لا يمكن إدراكه إلا بالادراك
متعلقا إذ هو اللفظ المتعلق فذكر استقلاله بأن بالجوهرية إنما هو تصور
وتخصان في معناه **قوله** وحصوله أي حصول ما ذكره المصنف في ذلك المخرج
والحصول بمعنى المصنوع **قوله** بعض المحققين وهو المحقق **قوله** في
الخلقانية على شرح الرضويين ثم نارة بالحصول وأخرى بالاصل متبعا
لصاحب التحقيق **قوله** كما يبداهة لا طبع **قوله** فاما بهذه كالبعض أو هو
الغالبين بالجمع وتقول كما أن في الخارج موجودا تاما بانه هو موجود في
ذاته وهو موجودا تاما بغيره وهو موجود في نفسه كما أن غايته في الصالح
معنى الحق وما يقابل ذلك في الذوات إلا أن في الخارج لتمام نارة
لا يصير تاما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذي غايته رتبة في نفسه
إلى المدرك يتبعه بغيره فصار كذا **قوله** كذا في ذلك **قوله** محققا أراد
بالمحقق هنا المعلوم **قوله** هو مدرك فصار كذا **قوله** رتبة المدرك إلى
أجزاء فصار وقدمه على ذلك في حد ذاته بيان لعدم قصد وهو كذا لا يشاء
المحلول أو لا وبالدوات **قوله** يتبعها والله أعلم بأن القول يتبعها فإن لا

للمعنى

صحيح

كما ان العلم ليس مقصودا لا بتسوية الكفاية المقصود به بالآراء وبذلك لا يشاء
الخاص الواقع بين السيرة والبرية فانه لا يشاء أحدهما وبذلك لا يشاء أحدهما
ما لا يشاء **قوله** قال لا يشاء مثلا وإنما قال مثلا لبيان ما ذكره الاستدعاء **قوله** فيه
وتحيزه والمراد بالاشياء هنا معناه لا اللفظ **قوله** قصد مقصود المقصود به
أي على جهة قصدية أو على الحال إلى حال كونه مقصودا **قوله** على جهة فخرية
لأنه كونه مقصودا بالمقصدية لا ينافي أن يكون مقصودا بالاشياء المطلق فتقول متعلق
بشأنه لا أنه يتوقف لزم هذا المخرج في اللفظ عليه وهذا إذا ذكره متعلق كما
تقول ببدء السيرة خير من شأنه ولا يجوز قد يتركب متعلق كقولك الاشياء
حسن أو براد متعلق المتعلق الإجمالي الذي لا يشاء المقصود بالاشياء بوجه
بشأن ما يفهم مقصود في لفظ الاشياء وإنما كان غير مقصود بالذات **قوله**
فيه هذه الدلالة وقدره ويتبعه مقصود القول الإجمالي **قوله** فخرية حاشية المذكرة
أي لا يحتاج إلى المذكرة بل هو حاصل **قوله** وهو بغيره كذا أي مقصود
الاشياء بحسب كونه مقصودا قصد الدوات كونه مقصودا بالمقصدية **قوله**
فقط أي لا يكون مقصودا في لفظه فالحاصل في والمراد أنه لا يحتاج إلى
أخر كونه دالة عليه وقوله لا حاشية الدلالة بيان **قوله** ليدل على متعلق
أي ليدل ذلك اللفظ المقصود باللفظ الاشياء على متعلق معنى الاشياء
لأن ذلك المتعلق إذ لا يتبعه أي كيف يحتاج إلى اللفظ بدل بغيره **قوله**
وهو أي ما ذكره بعض المحققين من أن الحق إذا وصل قصد البرية حتى
مستقلا بالمقصدية هو مراد النارة لقوله ليدل على الكلام والاعتدال كذا
في نفس الكلام الدال على معنى أن الظاهر بغيره الدال على ذلك المعنى فخرية
محتاج في الدلالة عليه لفظه لفظا كذا لفظ الاشياء مقصود به ليس
مرادهم يكون المعنى في نفس الكلام يكون مدلولها حتى يتبين النظام
على الجدوى ويدل فيه **قوله** وإذا كان لفظ الحق كذا والاصط

واعلم ان طيب الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله** واذا عرفت
 هذا اي ان بعض المعنويات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره **قوله**
 يكون المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع اليه هو المعنى **قوله** مستقلا
 بالمعنى اي يكون ذلك المعنى مستقلا في موضوعه في اللفظ **قوله** مرجع
 كونه المعنى له حاصله في ارجاع اليه الى المعنى واللفظ فقد المال الا
 ان المستقل بالمعنى هو المعنى على تقدير اللفظ **قوله** في خبره
 المعنى في نفس الكلمة في قوله **قوله** وبصحة لفظها اما اذا قيل على معنى في خبره
 او لا **قوله** في الخبر الاخر وهو ارجاع اليه الى المعنى **قوله** وارجاع اليه اي ارجع
 عن الفظ الى ارجاع اليه الى المعنى في هذا الكتاب وحاصل الخبر ان عبارة
 المعنى في هذا المقام لم يكن مسوقة بوجه صريح لغيره في المعنى
 حتى يرجع اليها ليتوافق المعاني وارجاع اليه في عبارة
 المعنى اليه **قوله** وبما سبق في التحقيق وهو ان معاني الالفاظ موضوعات
 كلية لزمها التحقق متعلقاتها لكونها موضوعات التي حوت احوالها
 تنوع الموضوعات منصفة الى تلك الموضوعات بخلاف احوالها
 موضوعه لتلك الموضوعات **قوله** المستقلة **قوله** لان معانيها موضوعات
 كلية فان معنى ذو لها صاحب مطلقا خبر ما هو موضوعه في الموضوعات
 وكذا الظاهر **قوله** ولكن جرت العادة ليعلم ان الالفاظ كانت يستعمل
 تلك الالفاظ في موضوعات كلية كاستخدام الالفاظ في الاصناف
 بخلاف احوالها معانيها ما عرفت هي الموضوعات ولا يصح
 استعمالها في المعنى المطلق ولما كان اللفظ في الالفاظ معنى في نفسه
 انه توضيح هذا المقام ان الالفاظ الالفاظ كغيره مثلا بل هو مستقل
 بالمعنى وهو اللفظ ومعنى غير مستقل وهو لفظه في اللفظ
 فحيث انما حاله بين طريقها اعني اللفظ والفاعل المعين ولما

لانه

كانت هذه اللفظة التي هي جزء من اللفظ لا تفصلها بالفاعل وجب ذلك كما هو
 ذكر مستعمل في اللفظ ان اللفظ هو موضوعه وصفا عاما للالفاظ مستعمل في
 كنه اللفظ صرح به موضوعه وصفا عاما للالفاظ لانه اللفظ الذي دلل عليه لفظا عليها
 خبره عنها لكن الخبرين بينهما ان يكون لالفاظ الالفاظ معنى غير مستقل بالمعنى
 فلما لم يقع محكوا عليه ولانه اذا لفظه لفظا واحدا منها ان يكون ملحوظا بالذات
 ليكن في احتساب لفظه بينه وبين غيره واللفظ لا يحتسب فيه احدث وضع اليه
 خبره اعني لفظه الى اللفظ وجب ذلك الفاعل وجب ان يكون مستندا
 على خبره لحدث ولا يمكن حدوث ذلك احدث مستندا اليه لانه خلاف وضعه
 وان مجموع معناه المركب من احدث لفظه لفظه مستقلا بالمعنى
 فلا يصح ان يكون محكوا عليه ولا محكوا ولما كان المعنى المأخوذ في هذا
 احدث من اللفظ المطابق والتضيق يخرج به اللفظ فاحضره قوله
 خبره مقرون ان هذا اللفظ في الكلام على ما ذهبوا اليه من ان اللفظ موضوع
 لللفظ الفاعل معيني واما ما احتجوا به وهو ذهب بعض المحققين في انه
 موضوع لللفظ الفاعل ما عرفت المطابق اليه مستقلا حيث ان هذا الفاعل
 معنوم في الفعل فلفظه موضوعه في اللفظ فاللفظ المأخوذ في استوف
 هو المطابق لانه يشايح المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود وانما تذكر
 على ما يتبادر منها كيف لا ووضح ما ذكره واللفظ على خلاف ما جعل عليه
 في عدم وجود الالفاظ المتقدمة بدون المطابقة لانه انما يقع لها وبيان لعدم
 ما ذكرنا ان في اللفظ صرح به لفظه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 لان في اللفظ لفظه الفاعل معين واما في اللفظ الفاعل في اللفظ في اللفظ
 لوضع صرح به اللفظ العام اذا جمع هذا اللفظ مذكور وصحة هذا الوجه
 وخصه عند معنوم احدث واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

لا بد من الاعتراف بالولاية وهو لا يدل الا على زيادة واحدة **قوله** البغية زيادة
مؤقتة بل اى البغية ذات معنى مخصوص او لمصلحة بسبب ذكره لزيادة
مؤقتة فان اصل المؤقتة حصلت من فرضية لكن لما كان في التوقيف وق
وخفا وبما قد عاينا اوضحه زيادة ولا يباح في ذكره حتى خواصه **قوله** بها
اى قول الامم ولذا قدم الحجة ولا تتقدم على **قوله** جمع المكة وهي
توابع التي هي حقيقة فيلاديا الحرة اذ قلنا في صاحب الديار قريبا
من ثلثيها خاصة وعن التوقيف والدليل على كونها بتعريفه وقولها
بما يجمع مكد وحلت بما في قوله المائتين ابتداء في قوله ذلك هذا في بعض
وقول الانسان **قوله** ولا توفى فيه في غيره اظاهر انه بيان وايضا
سابق والمردا الخاصة عند ارباب التوقيف بما ذكره ثم نحو لا
كان لهم الا ولما عند هذا المبدأ في الخاصة هذا في كل المجلد مما لم
اخاصه كقولك من يدعى **قوله** وحى لما شاع ملكا في كونه لانه
في هذا المقام هو الانسان وما به بخلافه في كونه لانه لانه عند
الاسماء المؤقتة في هذا المقام هو انشائها **قوله** وحى في اللام اى اللام
باعتبارها وقولها **قوله** اى دخول اللام التوقيف لما ان يكون في ثماره
اللام في اللام في اللام وهو انما يارادة اللام بها شاع فينا يلزم
وهو اللام التوقيف وان اللام قد خرج المصنف اليه لكنه لا يلزم
ما بعد من حجة والشواهد وغيرها فان اللام عوضا عن المصنف
وقد عرفت ان **قوله** التوقيف في الحقيقة لا يفيده وانما يحتاج
الى التعلل لانها قد يتوهم فيها التوقيف في اللام ولا يبدى
والجود والاختيار والاختصاص والاختصاص والموطنة
وغير ذلك ولا لولا اللام التوقيف في اللام في اللام في اللام

مراد به صيام في سفر هذه الكلمة في جواب فغير الى ان قبله فطر حتى سالا من
 امر صيام في السفر والمواضع على الاطلاق وفيه لغة الصيام في وقت السفر
 فاسبابها احوالها للغة ليس في البر وفصل الحصر في السفر وهذا يحدث
 صريح في لغة ما حوزة العامة في الصوم في السفر في ان السبب عند الواجب
 واذ اخرج عنها فكونه كذا واما لا يمتنع الا بالاحتمال في مثل هذه
 العبارة وبتبعه لا لاي اخر من الظاهر في كونه صريحا في عدم ثبوته
 اي لعدم ثبوت كون الميم حرف التعريف لخاصة بعض اللغات وطراز
 ان يقال ان الميم بدل في التعريف ولا يثبت بقاءه في اللغة العربية
 المختارة عنده ما ظهر في كلامه **قول** وفي اختياره اللام اي اختيار
 المصنف في اللام واللام ومع حرف التعريف **قول** من اللام وحده
 وهو الذي زاد في الجواب وليد على ان التعريف يخص اللفظ واللفظ
 علامته حرفا وحدها والشواهد في اللغة فليقتضيه لانه قد حمل بعض
 على بعض وبيان اللفظ في قطع الدوام ولو كانت هذه اللفظ
 في لفظة مختارة حوزة في ما ذكرتم وان الكلام الكثير الاستعمال
 ينسب له الحقيق خفيف جدا وقد كلل يجب ان يكون تعريفه **قوله**
 عند خذها لان المركب يتوقف على انتفاء احد اجزائه ولا يمكن
 ان يثبتا معا وقد ثبت في علمها حقا فيكون ان هذا العمل
 لذلك الحق والما ينوونها في الله والدركين حرم الله الاشياء
 واحداها **قوله** رضى خذها في اكثر من معنى وان شئنا في هذه
 المواضع لعلنا كما العلة الشرعية وحيث اصله زيادة في ما في الله
 ولما حمله على التخييم والما في الآية وقوله فلا يناس الا انها
قوله لا تعذر الاستدعاء كما ان زينة ما كانت معاينة في
 الحق ودلالة علامته فليقتضيه ان العبرة كانت كما هو لما

لنريد والذوق المحصل مما زيد وهو الحرف المنزول **والا** الاضافة للفظ
ا كقوله شوال مقدار تقديره ان يقال ان مدعاكم انما **مطلق**
 الحرف خواص الكلام وما ذكرتم من اللفظ انما يثبت اختصاصا بالاداء
 انما يحرف باللام فبقول المصنف اليه الاضافة للفظ فاقى الدال
 في جرة اما المضاف الاضافة لا اضافة الحرف وحاصلها انما يضاف
 للفظ فرفع **ع** الاضافة للمحذوف لا اضافة للاصل فخطا فيها من حرف نحو فالتك
 اذا قلت عمودا ربي زيد والمحفوف بها خطا فيها لفظ ومنه كانت
 املا فرفع ولا تها ذات فالتك بالي معرفت واحدة فاقول في الآية
 للفظ لان الاضافة لما قبله المعاني فلا يعلم ان استنباطا من باب
 فخر تعريف المضاف اليه بالشيء الذي هو حرف فيجوز في تعريف
 الحرف في المضاف اليه بالاضافة للمحذوف واللفظ **ل** بان يحذف **ا** هذا
 بيان لمكون المضافة بضمها وحذف ما بعدها ان يحذف بجانها
 به اصلها وهو **ا** كقوله وما في لفظ هو الفعل وهو فاعلم من انما
 ان الحق لعدم الاحتمال معناه لا يصح ذلك وتأليفها بان يزيد
ع اصلها ما في تحت **ا** كقوله **ا** الاشارة الى التزم وكقوله
 بانه الاصح للفظ في التي في **ا** كقوله **ا** والاولى والاولى
 والباء الى اصله في المطلق **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 عاقل والاعمال وشي ان اصبحت اقداسا من وجهه في وجه
 التسمية فذهب بحجج الائمة وسببه وجع في المحققين اما جوشون
 لترك التزم لان التزم وهو ليس بما يحصل من قول الاطلاق **ا** كقوله
 لم يصوت بها ماد الهند ولم يترنوا حاء واما بالذي في مكانها
 في لغة جميع اكثرهم وكثير من قيس واما في اذن فلا لانه
 يدعون القول في حالها في التزم والذراعته واذا جسد اليه

في التسمية بانه المحقق التزم لان التزم يحصل بالذوق لغويا لان الحرف
 واليه ذهب لغيره فحينئذ ومن ثم انما **ا** كقوله هو محمد صاحب اللها قبل
 واما جوشون في لفظ التزم وذلك لان التزم غنة في جوشون وهذه الائمة
 تحتها طائفة من الائمة مشددة وقد قلنا في كتاب مفتاح البصائر
 منها المشددين العارفين **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 خاض في الحرف **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 رته اولاد في وزله فخر علام في التسمية اي فخره وتجاهه والذوق
 هو الحرف **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
ا كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 في المعنى فمقتضى شدي من لفظه مرة ومنها شدي الحكاية كقوله **ا** كقوله **ا**
 عليا زاده اس الجاهز وهي انه شدي لفظ لانه والاذن كان في
 التسمية ومنها شدي لفظه ضرورة كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 حذو غيرة **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 والذوق ذهب اليه بحجج الائمة وكثير من شدي لفظه ضرورة وهذا
 كلها مشتركة بيني الثلاثة والاربع شدي **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 والمقابل **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 عطفها والملاح بالذوق لفظه في قوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 اى الذوق دخل عليه لفظ الذوق هو **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 معطفا **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 المعطوف عليه فورد في المعطوف وهو **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 لم حصلت هذه الخاصة **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 او قدما في آخره كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**
 بين المنة والمنة اليه في التزم **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا** كقوله **ا**

قول وكذا في الاصطلاح اي متداشعا وكلهما في الاستناد اليه اشتقاقا
في الاصطلاح لانها تشبه في المضاف والمضاف اليه اي اجزا بالرفع يحفظ
في الدخول لا يحدده **قول** والمراد به ان يشيئ منه اليه ملاكاته
في العبارة يوضح معنى ما جدت ان العبد المحرور يرجع الى استقامته
فيكون معناه ان استناد اليه الاكام في خواص الاكام وهذا الحكم لغويا
وخالف الفائدة اوله بان ياتي بجزء العبد او اجزا من استنادها الى
اشيئ الملاك فظهر كالمذكور وحاصل الخبر ان كون تشيئ منه اليه من
خواص الاكام وانه المندرج اليه الاكام لكنه احاط بالاجزاء في قوله
حيث قال في استناد اليه اي الاكام لكنه احاط بالاجزاء في قوله حيث قال
في استناد اليه اي الاكام الحكم عليه بمقتضى ما يشترطه لطلبه في قوله
ايضاح المستفادة من اليه لخص في عقلا فيقتضيه فانظر ان يترك
المشتدات ليش عليه وحاصل المراد من حشده ان العبد وان كان
راجعا الى الاكام لكن الحكم عليه بمقتضى قوله مكانه قال في استناد اليه
يوضح في استناده في خواص تفعل لشيئ والمراد به كون تشيئ او ليس في
العبد راجع اليه لطلب الحكم في خواص تفعل الى الاكام عتبارا لانه يشيئ مكانه
قال في خواصه في استناد اليه لشيئ وذلك لشيئ هو الاكام وظني ان
هذا هو كل تكلف على وجهه لانه ان الاستناد اليه الذي تراه الى الاكام
هو خواصه لا يوجد فيه تحميم لان مراده ان استناد اليه المحقق في الاكام
هو خواص الاكام حتى يتكلم الحكم عن العتاد وهو كما يقال في خواص الاكام
شهادة اي ان اجتماعه لمقتضى في خواصه **قول** لان العبد وضعه
يعني ان العرب لاحظت معنى العتاد ووضعت مناهجا له امره في
به هذا هو معنى استنباط اصطلاحها والآفاق العرب لا تعرف لشيئ في استناد اليه
لانه اصطلاح جديد **والمراد** بها ان الوازم في الاصطلاح المجوز في التوضيح

mis

كلام زيد وعلمه رجل وهما من خواص الامم كما عرفت في الامم المتوحدة فمن
لوازم القبطه ان يثبت وجودها كخريف الثوبين لطلب زيد والوقوف مقامه من
توفي التوبة والرجحان كما رزقنا ورضا بوزن زيد وحذف زنا هو لا يجوز ان يكون
متمم عليه من القبطه للعدا والجهل في المحل والحق الوجه محل عليه من الالباب
وانما قرناه اذ كان ملاحظه الظاهر يقتضي التفسير بامر عام من المضاف
والمضاف اليه وملاحظه ما في قول المصنف ومحج علم الاصله يقتضي تفسيره
بالثاني الملاحظ بالدول عتق العترة المذكرة **قوله** العترة والعترة
المختلف الواقع فيه فذهب المصنف ومجاهد الى ان المضاف اليه هو
لباس المضاف اليه في ذلك ان يكتسب من الحاج امة طائفة من الامم
بالاقتناع **قوله** في يوم نفع فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الموصل
عليه بالعدا واللبس عليه نفع اضافة مع ضلوعه في الترخيف كونه
انك لم يدم قدم زيد الحار بما رزقنا في محله صفة اليوم وهو نفع طائفة
المتوفين من قبلة المصدر اذ في بقاءه اليوم واليوم انما لا يخرج
بني القولي حيث قال **قوله** ان المضاف اليه لفظ في يوم قد رزقنا
الفعليه كان الاصل في ذلك انك اذا في الحاج امره بالمضاف
اليها وانما جرت المعنى بالمصدر هو لمضاف اليه انما في المعنى
اخصاصها ما كان طرفة اليها **قوله** فان مرت مضاف الى مضاف
لقولنا محله لان الكلام ليس فيها **قوله** اي الامم متساوية قد قدما
لك في تقدير متقدمة في قول المصنف وهما امر وقد جرت في موضع لك
تقدير لفظ متساوية في معناها فلا تعجبه موجب ومتني الموصوف
في الامم بمعنى الاظهار وازالة العناد فالمعرب في الامم الذين
صار مظهر متقدمة الواقع لتساويهم وصاد بالاعراب والمبني
ما هو في البناء وهو القوار وعدم التغير في البناء الحكم القوي لا يقتضيه اجماع

انتم

فالمعرب انما للتفسير واللام للوجود الخارج **قوله** الذي هو ضمير في الكلام لانه
في صنف اركانه فليذكر الاسماء وكذا ارجع هذه التي يذكرها في
توضيح الكلام **قوله** اي الاسم الذي ركب مع غيره لم يوصى في هذا الكلام
بغير اوصاف اسم الهند فلهذا ان المركب يطلق عليه جدا كونه يميزه الى الاخر
وعلى وجهها اطلاق الزوج على احد الطرفين وعلى وجهها في مواد المعنى
المعنى الاول مع ان استعماله في المثالين في اللفظ المشتهر لا يقع في
ووضعا على ان يكون اخص منها فيكون هو كونه هذا المعنى لا يستلزم
ان كل مركب مع غيره سور بل ان كان مركبا مع عامله وحاصله
مجازا في استعمال اللفظ المشتهر في الحدود موجب لا فريضة
وهي هنا موحدة لان المقصود بتوضيح المعرب الذي هو ضمير في
الكلام والركب لا يكون مركبا للمعنى الثاني فانه في غير اصله الاول والاولاد
في المركب المركب مع عامله لانه في المثالين هذا الفرق فلهذا في المثالين الثاني
وهذا التقدير ظاهر في اللفظين بدفع غير ارض صاحب المتوسط
قال ولما قيل ان جود علمه المقصود بتوضيح معنى الاسم لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه معنى الاسم لانه لا يشبه معنى الاسم لانه يصدق
الرفع في المركب يشبه الاسم ومعنى الاسم ليس به وبنوع اخص
بقوله تركبها تحقيق مع عامله انما يعمل للمعنى الاسم فذكر الاسم حقيقة
للمعنى تحقيقا مع ان يكون موحدا في اللفظ او محمدا في الخطا
او موحدا **قوله** عند الحكم وان كان عند صاحبه كسائر
كاسيات اي لم يباين به المعنى في هذا الكلام وفي الاخر
الاول وعما ظهر العبارة اخص بان يخرج منه غير المعنى لانه
لمس معنى العقل في التوضيح كاسيات في حكم العقل فانه ثمة
للعقل المعاني بوقوع موحدة وحاصله جواز ان المعاني بوقوع

العلمية في توحيد لان المعاني منها هو المشابهة التامة الموحدة في
منه اوصاف الاعيان وقد ضبط الشيخ ابن مالك بوجه الادوية او المعاني
الوصفية كما انصارت بلها كون الاسم متصفا للمعنى في معاني احواف
كمن ومعنى وما لهما كونه ناسيا عن العقل كبريات موديد ومخوف
قوله فتقارروا في المعنى كالمحور في ذلك الماء بالوصولات **قوله**
اي المعنى الذي هو الاصل ان اخص في المعنى دفع ايراد الفاعل لا
وتقديره في المثالين في قوله معنى الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة
شبهها في صفة السوم فيدخل فيه جميع الاقسام المتعارفة في الاصل
في جميع الاقسام البناء فيبقى ان يبنى ما يشاء بالمتصل في الاسماء
وحاصله الجواب ان الاضافة بناءية اي معني هو اصل البناء فالف
والاسم عرضي المتصانف اليه فيخرج المتعارف لانه ليس ببناء ولا هو اصل
البناء **قوله** هو الماض **قوله** قال سببه المحقق من اجل حقيقة
البناء **قوله** بانيه من ان بناء اسماء الاشياء لا حينا جازا الى كونه
الرافعة لا بها فاما وجه الما لاشياء كونه او اوصاف كاجتناب
الجنبة ووجه الاكثر ان على بناءها حقيقة حتى اخرج
وهو الاشياء لانه كما لا يخفى كان حقا ان يوضع لها حرف يدل عليها
لاجنسها حتى معنى الحرفية والاول اقرس لما يثبت في كل بناء **قوله**
الاسماء المحدودة من غير ذلك **قوله** الجواب الجواب في قوله الاسم
الذي ارجس عليه الاعراب الجواب لقولك جازع زيد والبناء ليس فيه
لانه يرجع الى امر اللغوية وقد منع ثباته كما وصفت في مثال النزاع
قوله فاعلم ان المعاني اي صاحب الاشياء هو حاصل المذهبين في
الاسماء كونه في تحقيق الحرف كونه قابلا للوجود وبما لا عار فيه
سواء وجدت كزيد في قام زيد او لا كزيد **قوله** لم يكتف به بل بناء

والآخر في بعض الآخر **قوله** اي اخر الحوب والما انون في الزيد ان والزا
 ين في غير غير الشوبين ولذا لم يقط للاصا قد فاخر الكاسم الالف والواو
قوله ان او صفه يتميزان عن التسمية في مختلف آخره اي ما يختلف في
 الآخر كما اذا كان اعرابه ما يجوز او صفه كما اذا كان اعرابه ما يجوز
 كانت **قوله** العالم والمختصر فان العالم مثل جاء ورايت والمختصر للما
 عاوب كالفعلية والمختصرة والاضافة وان كانا سببين للاختلاف
 في الاثبات ليسا حكمة ولا رفا قال في المجازية لكنه يشك في ان كان
 العامل حقا واحدا لما لباو المجازة فالاول ان يسهل انما هما التسمية
 القبلية المعتمدة في البناء المجازة والبقاء ما الموصول على نحو ما
 استمر اقول المتبادر في محو قوا في غير الاعراب
 ان يكون جملة اخر الكاسم الحوب وج فيخرج لها والمجازة **قوله**
 على نحو ما بان يكون كلمة موصوفة بمعنى شيق **قوله** في الا
 سبب البعيدة فاما اذا قلت جاء زيد مثلا فاجاب سببا
 لغا عليه زيد وهو سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب
 للاصلا والفرغ اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف في
 واطمة والعامل والمختصر وان كانا سببين للاختلاف
 الا ان سببها هو اضافة ما في كسح الائمة ويمكن الاعتقاد
 للمفهم بناء على ظاهر اصطلاحهم في ان العامل لما لعلته المد
 حده ما بان يقال بناء الاستعانة وخر لها في الالة اكثر منه في
 الموحدة استمر وجود في للاختلاف في وجه آخر **قوله** بغير التسمية
 اي التسمية المذكورة سابقا **قوله** اي اختيار المصم متعلق
 بحوب وشار الى ما ذهب اليه بمعنى النفاة في انه منبني
 لاضافة الى المبني فيخرج في ما لضمير الراجح الى الحوب
 قال

قال بعضهم ويجوز ان يتعلق بخرج اما خارج حركة نحو غلام مطلقا
 على اختيار المصم لانه عند بعض اعراب في حاله نحو وادخل
 بعبد **قوله** اختلاف هذه المحركة كما تقول جاء غلام ورايت غلام
 او **قوله** قبل ما والمتكلم ولما كانت مفعولة فتدوون الكلام
 ثم حدد الاعراب **قوله** ولما ذهب اليه انه التند في احد قوله
 نعم ان قولك ليدل **قوله** في تمة المد قد خرج بها حركة
 يا غلام لانها لا تدل على معنى في المعاني المستورة ولما اخرج
 هذه الحركة بغير محبة كاعتقت وحصل العلة خارجة عن المد
قوله اختلاف وضع الاعراب وليتمة الية على عدم جريان
 الاعراب في الاضال والحدود فان المعاني التي فيها التند
 على كلمة واحدة بل كل معنى في معانيها له صيغة ضرب في المعنى
 ضرا ما تسمى عليها وكذا يحذف فان الاستدلال في غير اعرابه
 لها في احوال ان الية لتلك بعضا في بعض هو اختلاف
 صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معاني
 مختلفة لا يميز في الاعراب نحو حسني زيد او حسني زيد
 وحسني زيد فان معنى الاول حسني حسني زيد اي حسني
 الثاني ما صار زيد حسني **قوله** هذا المعنى ان قوله ليدل
قوله قبله على ما قد اختلف وضع الاعراب حيث قال في
 شتره على الكتاب **قوله** لانه خارج الى لم يد قوله ليس هو
 في تمام الحدة انه خارج عن الحدة والكلام فيه متعلق بغير خارج
 عن الحدة وهو الفعل المفعول في كونه في الكلام وهو وضع القول
 فوجهه لذلك القول المفعول في كونه في بعض اشراج على اراء
 به ان الحدة قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحدة

لا يتابع النماة اظهرها في ان اصلها ذوقى وهو انصبوب لقولهم ذوقا
قوله فاعراب هذه إشارة الى متعلق الجار والمجرور اعني قوله بالواو
قوله لا مثله فان الحرك معانيه الامثلة كثيرة موصدة **قوله** كسائر
 الاسماء في انها موصدة بحركات التقديرية وهو الاصح او
 منبذية كما ذهب اليهم لعميق فغبارة اشتمل على المذهبين **قوله**
 كونهما الى الكاف مع انها اذا صيغت الى غير الكاف لم يلبس مثلاً
 اعربت بالحواف المحذوفين وان في اعراب هذه الاسماء مذاهب
 اخرى ما ذهب اليها من ان اصلها موصدة بحركات
 مقدرة مع محووف ولان اصل الواو اليك تشبعت لفتحة الواو
 وكنت وفتح ما قبلها لا يتابع وقد ثبت انهم على الواو والياء هو
 مذهب الفراء انها موصدة بالحوركات اللفظية كما في الافعال ودو عليه
 ورد قوله في نحو اغراء الجارية فاعضوه ههنا بيه ولا تكونوا
 تغزى اي انفتحت وهو الذي يقول بالفلان يخرج اناس معكم
 القفال في الباطل وقوله فاعضوه باضداد المشددة اي قوله
 لم اعضض على ان اسبك اي في ذكر اسبك اي قوله لم ذلك
 استمراراً ورجوعه الى القفال الذي اراده اي ملكي حيث
 يذكر اسبك اي انفتحت لفتح عساه ان يفتحك فاعضوا
 فلا يفتحك ولا تكونوا اي ولا تذكر وكتابة الذكر هو التي
 على اذكرة والذكر اسم الذكر وهو الابنة وتكونوا اي انما يكون
 انكاف بعد ان سا دسها كره في موصدة كوصفا
 وعليه ورد قوله نكرة خال لا يطل واول في قوله عمر بن العاص
 من ما عزم عليه سعد بن العيص اما مبارزة اميرة المدائن

البيد

لا انقيا وراى منه تلك لعمري لجد ربه لمشتد على تهميم الرجال وخلق
 مات الا لطل قال كره اخاك لا يطل اي لا تخلق نظرك الى السجاع
 وقد عينا حانية روي نقد رايه بل انما حرك يا امير المؤمنين جند
 لما تملك معاوية للعين وقد روي في قوله لا يخلق عين مال الخالد
 وقد بلغنا ان ناساً من الصحابة في عار يشربون من ثيابهم اخوتهم بل
 لك في عار فيه طلباً لعلنا لفتنة منها ويطلق به حتى اناسه مع قوم الجار
 ثم وضع في النار فقال ضربا الجحش فقال جعفر ان الجحش ليطول
 فقال له الجحش مكره اخاك لا يطل وكلاهما ما لا هذا القول وما
 اختلاف في الاولية وكفى قد ذكرنا دلائل المذاهب وما اختارنا
 والدليل عليه وجواب عن اوله تحقيق في كتابنا الموسوم بالقواعد
 الخفية تركنا في كتابنا لعمري ما فيها من الحشنة بل فيها من حيث
 المعنى وهو ظاهر وفي حيث والاعراب فان اعراب المقدرات
 بالحوركات واعرابها بالحواف تحففت الحشنة والغاية عليها
 وبهي المقدرات من عذب اليها لا تهاضل الحشنة والجمع
 فاعرب بعض المقدرات اعواها حلياً لعلكم تمنيت الاعراب اسما
 لان هذا الاعراب للتمسك بها وليتمها فالعناية فيه كل وجه مطلوب
قوله منبذية عن تعدد لانك اذا قلت حرك وادرك مثلاً فاعرف
 منه اثنان بنت والاخ او الارب والملازم بالتعدد لتعدد
 لمتفاد في تعدد اللفاظ فان تعميم كل معنى في لفظ كما في المثال المذكور
 فان للاخ مستفاد في لفظ المتفاد والمخاطبة في المصنفات التي تقول
 الفاضل الحشني في اصل ان الخطاة حمل كلا قولاً بناءً على التعدد
 وهو موصوف صالح ووجه اطلاق الاعراب في هذه الاسماء لانه دون
 غير ما حرك في الاصل والاولد واللام والقوب المخرجة ذلك

ويظهر

اعمال الشیخ فاضل

انوار الجمع المذكور

فیضی

فكون في باب حذف المحذوف أو الماد وصفه جمع المذكر المتعدد فيجب
 وشبهين وتعليين فجمع الموشحات ولو قال في جمع بالواو والنون
 لأن أحسن التفسير بيان الزائدة على جمع المذكور مع مؤنث الغنى
 وهو كون محذوف ذلك أفعى هذا يخرج منه مذنق وأضربه ليس
 بل الماد به في جمع في اصطلاح النحاة وهو ما في الواو والنون **فصل** في الواو
 قالوا يوجد في كلام العرب بكسر الخاء واو وبعوضه والوكك واجا
 لبعضه بان الواو موحى لتفسيره في بعضه واخره بان الواو لا
 قام مقام ألفه صارت كانهما حرف **فصل** في الواو فلا يكون محكما لما
 لوجوب ان يكون مفردة غير محط وبها فرغمناه فان حرفي محض
 صاحب الواو بمجردهما **فصل** في انواتها قول وقد حمل الفاعل على جمع
 المذكور في الاعراب فجمع تكثيره من دون جمع على ابن واخره
 بكسر الهمزة وحكى يونس فيها وفتح الحاء والمجمل في شدة الراء
 جمع حرف يفتح الحاء من ذات حجاره فانما نسخ منه حرف الالف
 فمحوه وحسن التثنية في لسانه **فصل** لانه اى لان تكثيره ثلث
 عشرة اتمد كان عشرة من جمع عشرة لفتح اطلاق عشرة من
 ثلثين كاصح اطلاق زيدون عا زيد وزيد وزيد **فصل** في الواو والفتحة
 اى لان المدخل المجموع اذا اطلقت على اعداد موحية الا بقرينة
 بخلاف ذلك الا اعداد وان التثنية معلوم منها عند اطلاق
فصل وكثرة التثنية لانه الجمع وذلك لان الجمع يتوقف
 على افراد ثلثة وشروط ثلثة وهو كونه معلما له كعائل بخلاف
 التثنية فانها تحقق بقرينيه من شرطه وما كان اقل ثلثا
 كان اكثر افراد **فصل** في الوضع لكل منها فاعلم ان اذا اعلنت جماع
 لعلام زيد مثلا ان الكلام مستقلا ومعتبرا به وان ذكر زيد

علام

الا ان ذكره لرفع الاشتباه **قوله** التقدير اشتراك اللفظية اليها في حكم الموحى حيث
قال لفظا او تقدير او اعمانا قال فكل شئ من تقدير قوله التقديرى باللفظ الموحى
باللفظ الواحد هو **قوله** لا يكون التقديرى هو الاول لان المقاسبة في
غير اللفظ لانه اصل له الاصل في العلامة ان يكون ظاهره **قوله** الى تقدير
الاعراب لا لفظ واللام تأييد مقام المقاسبة اليه **قوله** الى في الاسم
فما هو صوله لا مصدر بل ما قال الفاضل الهندى لغوات الملازمة كما سبق
فمن بيان في حال الاعراب لا بها اسم كما عرفت **قوله** او محذوفه انما في
المحذوف لعل في حكم الثابت فلذا لم يذكر الاعراب في هذا **قوله** قبل
وخل الفاعل متعلق بـ **قوله** فخر من لان كونه يخرج من التي يحذفها علة
وقد عرفت انها ما يقع بها العالم او قد ذهب بعض اللفظ من ذلك
علام ليس بحجب ولا بغيره بل اخره ما لا يخرج والاعراب والبناء
فصفا لا اخره والاعراب ان مقتضى الاشتراك لا يخرج الاخر
غير كونه اخر الاخرى الى انما يخرج عليك فانه من كونه اشتد
فمن هذا الاشتراك من حيث كونه الى اواب يخرج الاول منه **قوله** مطلقا
حال في دخول الكافة والعامة في الفعل الموحى في الكلام
وهو **قوله** في هذين النوعين إشارة الى انهما مطلقا في
لغويهما وان كانا فائدة التقييم فمقتضى هذا انهما في
رد في حال ان مقتضى لفظا في حال **قوله** الى في حال
الرفع وخرج إشارة الى ان قول المصنف فاعا وجرأ طرفه لا يقال
لا حال كما جوزه الفاضل الهندى **قوله** عطف على قوله كما سبق
لا بما في من طاحونه اسم الهندى لانه يجب زيادة واخذ
في الكافة وخذوا اصل عدم الزيادة **قوله** يعني تقدير الاعراب
لأنه قال ان المقوم بهذه الكلام بيان ان ما هو المقوم تقدير الاعراب

ان تقدير الاعراب لا يقال قد يكون في الاعراب بالكون في الاعراب بالكون
لا يقال جميع صورا الاعراب التقديرى برده اليهم انه لو لم يكن لفظا لكان
الاعراب التقديرى في الاعراب لكان في الاعراب التقديرى في الاعراب
الاسم الموحى بالاعراب جازية انما الحارثة في مخرجها في صاها القدماء وانما لما
من اعرابه تقدير **قوله** في علم يبق علامته الرفع لان علامته الاول لا ما يبدل
منها فقول الفاضل الجايدى في كتاب المقتضى في ما ذكره ما بين كما يجب
لفظ لان الياء والواو فيهما من الاعراب لكان عروضا كونه يكون
لفظا لا تقدير لان الحوض للمعوض عنه ليس بصواب وقد يكون الاعراب
اعراب بالبحر في اهل اللغة ما ان كان حرف الاعراب يده ولا ما كان
قوله الى فينا عدما ذكر به في قوله فاعا في الحقيقة مع تقديره جازية بانه
ما جمع الى ما ذكره في الاعراب او تقديره في الاعراب او تقديره في الاعراب
ما جمع الى ما ذكره في الاعراب او تقديره في الاعراب او تقديره في الاعراب
مثله المذكور حتى يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكور
تقديرى اليهم كما كانوا عليه **قوله** واما ذكره في تخصيصه في يريده بيان
ارتباطه بكتب في المنصرف مما قبله فكتبة ذكر في المنصرف وترك
المنصرف وكان في المنصرف فمثل اي اقل فاعا واما ان شئ يطرد
معاندا ان كنه وقد عرفت ان كل ما كان لشيء اكثر من لفظا بطول
كان اقل فاعا وكتف يتوقف على في تعريف المنصرف لان
الاشياء تعرف باعدادا **قوله** الى اسم موحى بجمع ما هو صوله للموصول
لأنه لا يتم تعريفه بغيره وشك المبدأ لان غير لا فاعا في التوقف في
صنيفت في المعرفة لتوعلها في الاعراب ولكنها ما فاعا في تعريفها بغيره
كونها متبا **قوله** مؤشرا في انما جازية في الاعراب في اخرج مقتضى
ومصانيع اذا حيد على غير نعمت الاول لانه وانما اجمع فيه

فيه علمان لا ايهما ليسا مؤثرين بل المؤثر احدهما لكنه واحد
 في القسم الثاني **قوله** واجتماع شره اليها إشارة الى ان العلمين لا
 يؤثران الاشارة الى ان هو منع الكسر والتشويش بالمتنم اليها في الاصل
 والا لكان مخزوح عند صفوة بالاتفاق وليس لك **قوله** مجموع
 ما في هذين البيتين الوضوح في هذا الكلام الذي الفاضل البوند
 لانه فانهم راجعون الى العلل لعل لان كل واحد علم لعل
 وبيان الرذان المتغير راجع الى العلل لتسبع الا ان العطف متبع
 على الحكم حكامة عطفه ولا عطفه على الحكم حكم على الجمع بانه
 خبر للمبتدأ فتقدره لعل مجموع بيان لكون خبر مجموع ما في التبعين
 البيتين لان خبر مقدر لما تترتب بعض الاما عند ردت
 قد عرفت الكلام بقا ما يرجع اليه **قوله** فقل عنه قدس سره اول
 البيتين سواء في اعراف لعل كما جئت علما في فيه ما
 للفقهاء في جواب اي اذا اجمع فيه علمان فالصواب ليس بقطر
 بل بقطر ولو ذكرنا البيت الاول لا تفتن عن التوضيح الا ان
 لا يكون جامعاً في وجوب ما فيه علم تقدمتها **قوله** في قبلها لعل
 المراد من قبلها لعل الحكاية **قوله** يمنع النون إشارة الى
 النون فاعل معنى يقع كونه صاحب حال وان عامل الحال
 فعل مقدر موقوف في المقام لان الكلام في تقديره هو ان
قوله لا يفهم في هذا الوجه لان قوله في قبلها لعل كلام متعلق
 بالعلل له بما قبله حتى يشار اليه في الجيد اعني الزيادة وحاصل
 المنع يمنع النون اعراف حال كون النون زائدة ومنعها
 التصرف في كون الالف حاصلة قبلها والوزن ينجح في ما
 ان زيادة الالف بما في تقدير معلومته لان اطراف حركتها قبلها

لا بد له من متعلق اما عام او خاص وهو هنا خاص من جنس **قوله** زائدة
 لولا لعل عليه ولقد علم الالف ان كان مكان الالف متقدماً على مكان
 النون **قوله** ليجاء زيد راكباً في قبله قوله ما تحفه ما على راكباً ولا ظرف
 لغيره في قبله متعلق راكباً والمعنى جاء زيد راكباً في الكفاية
 قبل كونه راكباً ان زمانية وفيها نحن فيه مكانية وان المكنى ان
 تكون في قبلها **قوله** فقول من يكون بالهنية محذوف حقيقة **قوله**
 وقال بعض ائمتنا في هو الحكايتة والتركيب اما الحكايتة في
 وزنا الفعل مع الوصف كذا علم او اجل امس العلمية
 كذا زيد ونيك فان امتناع اعراف فيهما بطري الحكايتة
 الفعلية يعني كما لم يدخل عليها كسر والتشويش في قبله مثلاً
 الفعلية الى الاستحالة كسر لم يدخل عليها بعد النقل والتأني
 كسب فيجاء في تركيب التانيث ظاهرة او مقدرة
 اما الالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية كذا ما طه
 او تركيب حرف التانيث مع الاسم كذا جلي وتركيب العدل
 في غير فانه كسب في علمين تقديره لان الوضع قصد لتجسيم
 لعل في قبله من خوف اللبس الى غير ذلك من ثلث ثمانية
 بمنزلة ثلث ثمانية وتركيب مجمع فانه بمنزلة مجموع وتركيب
 الاكاسين في كذا فعلك وتركيب الالف والنون اما مع العلم
 او مع الوصفية وتركيب الجمع وهو لا تكرار في الجمع والعربي
 او تركيبها مع العلمية **قوله** خذ فتنة هذا العلم لتسبع مع
 علمين اخرين احدهما الفاء التانيث مثلاً في ما هم

يدعي به وهو مخلوق هو مصروف لان الفعل لا يأتي الا بالثابت
 بل لابد من ان يكون له كقولهم ارطاة فاذا وجد على المذكي اتمشع في قول
 ثانيا فلما ثبتت بسبب العلوية فصار في الفعل شيئا بالثابت فلما ثبت
 في عدم دخول الثابت عليها فخرج المصروف للعلوية وشبهه بالعلوية
 والثانية مراعاة الاصل في نحو امر بعد التوكيد كما يستعمل
 عليك **قوله** في حيث افعال على العلوية انما يقيد به ذلك
 لان المتبادر في قولهم وحكمه كذا الاختصار مع ان له احكاما
 كثيرة لكن كل حكم في جهة في حيث انه موعود حكمه للاختلاف
 وفي حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فينبغي ان
 المراد ان هذه احكام في حيث افعال على علوية او الا ان
 ليس له حكم الا في الحكم والحشي قد غلط في فهم قيد حيث
 حيث انب الى عدم حيثية خارج كلامه ان كنت في ذلك
 مما تفعل **قوله** في حيثية الفعل انه اعلم بمشابهة للفعل ثبت
 مراتب اعلاها يوجب او منع جميع انواع الازواب ولو
 طار يوجب عدم الانقراض و منع بعض انواع الازواب
 كما نحن فيه واما ما يوجب كون الاسم على الامم فاعلم
 فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد
قوله الذي هو علامته المتكلم يريد ان الثوبين المتشع

عليك يد

القول

الذي هو علامته المتكلم وهو ثوبين المتكلم لا مطلق الثوبين
 ولا لا ينقطع لوجبات فانه غير مصروف لكن ثوبين ثوبين
 المقابل وقال صاحب المشاف ان الثوبين في عرفات و
 اشباه ثوبين المتكلم وعدم سقوطه لان الثابت فيها
 صنفه لا في الثابت لانه لا كانت محض الثابت في خطه
 والثابت فيه علامته جمع الماثلث ورة الفا صدر الضربان
 عرفات مرتب وان قلنا انه لا علامته ثابت فيها لا
 تحفظه للثابت ولا مشتركة لانه لا يوجد والعينه اليها الاثر
 نقول هذه عرفات مباركا فينا ثم قال والا وانه عند
 ان الثوبين للمصروف والتكليم وعدم سقوطه لانه لا سقط التبع
 المكسر في السقوط وبتبع التبع وهو خلاف ما عليه جميع اللام
 اذ المكسر في متبوع لا تابع فمؤدونه لالثوبين في غير المكسر
 للمؤدوره وحق انه غير المنصرف ثوبين ثوبين المتكلم
 لكنه لم يحد منه كما حد في كل اسم غير مصروف لوجب
 مواجبة مواجبة التي المكسر فيثوب الثوبين فيه ثبوت
 المكسر لانه ثوبين مقابلة **قوله** اما لا يمنع الفرض من
 هذا التقدير اعني صرف غير المنصرف للمؤدوره واجوب
 والمهم او هل في القسم ايجاز وحاصل الجواب ان
 ايجاز قد يطلق ويراد به ما يجادل الواجب هو المتبادر
 الطرئين وقد يطلق ويراد به ما يحمل الواجب وهو
 ما يجاز غير الفرض المتشع سواء كان واجبا كما في حاله
 القدرة او جازيا كما في حاله التماس عند الحكم والتم

واما عند غيره فغير المصنف مالم يدخله كسره والشئ ما زاد حله
 احدها صار مسطورا حقيقة **قول** قبل المراء بالعرف الله القابل هو
 القابل للذوق والذوق في اللغة يحز التجنيد والمغز وكجز فغيره
 الى حكم آخر ووجه الاحتجاج اليه ان يقال المراء بغيره حله في حكم
 المصنف ولكنه بعد في لبيان **قول** صبت عا مصائب
 لوانها **صبت** عا الايام صرف ليا ليا في اي شيء هذا المعنى
 مما قاله في طبعه في مرتبة الشئ ١٢ او لم ينادع في شئ من مرتبة
 احدها ان لا يشتم هذا الرمان عن الدنيا والخرال جمع غالبة وهي
 الريح الطيبة والمعنى بالذي اولى شئ في وضعه في شئ من مرتبة
 احدها ان لا يشتم على الزمان وامتداده انواع الطيب والافان
 لانكاره والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغفر عن شئ الخوال
 يشتم ما هو احسن منها راحة وقد رخم بعض الاشياء الخوال
 البتة لغيره **بجائز** راحة جند ان لم يورد وجهها **كلم** كبر
 روبرا يزدكر بغيره چون سبها **فلا** انزخاف ان كان حرف
 السوي اه وهو حرف الاصل وحرف العافية الذي يكون في
 في اواخر الالفاظ والغرض من ذكر السبب الاول حصول
 احكام بان يكون في الالفاظ المذكورة **فلا** حيث صرفه
 لتفصيل التمثيل بها **فلا** امثال الجمع اه اشارة الى ان ذكر
 امثالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل الجمع **فلا** فالكاتب
 وساور وانما عجم قال في الحاشية فالكاتب جمع الكاتب هو جمع
 كاتب وساور جمع اساور وهو جمع سوار وانما عجم هو جمع

جمع اقسام ٢

نعم انما يقع في هذه الامثلة تكررات فيه كجمعه فكل جمع قائم مقام علمه
 وكان فيه علمتين وكل علمه من شئ لا ان يجمع كجمع المطر والدم
 اجمع فجمع لعدم التكرار **فلا** لا يجمع في الموافقة لها اه فانها في حكمها
 لموافقتها **فلا** في الجمع والوزن وعدم حوازيها ثانيا جمع التكرار
 ان قيام الجمع مقام علمتين اذ لا اخدها ما ذكره اشتم وهو قوله
 المصنف ثانيا يجمع ان يجمع فيه وصل الى احد الشارح كحطب لا يصح
 جمعه ثانيا يجمع التكرار وكان له طالع في قوة في التجميع ثانيا وهو
 الدر اختاره وذهب اليه الكثر الفاء ان قيام مقام سبب
 وقوة وكونه لا يظفر في الاحاد العربية وحراو علم ان لغت
 التاليف في حواو هو الهمزة المخدبة عن الالف لاجتماع الفين
 لا الالف التي قبلها كما يتوهم في **فلا** فصار التاليف ملوكا
 لان كونهما لغت تاليفت علمه وكونها لازمة للكلمة كحطب الرض
 منزل منزلة تاليفت اخر وكان فيه علمتان **فلا** فصار
 ان لان التاليفت فرع التذكير والتذكير فرع عدم التزم
فلا ملووض التزم اه حواو اسوال لغيره ان يقال
 ان الف لهما يثبتت مقام علمتين لاجل التزم بها والفاء
 قد يعزى لها التزم بسبب العلمنة كفاطمة مثلا لان الاعلام
 محفوفة عن التصرف في يثبت ان يقال ان في ما لم يثبت بها
 العلمنة التاليفت ووزن التاليفت وحاصل جواب ان
 التاليفت ان كانت لازمة فيما قلت الا ان لا زوها عارض
 بسبب العلمنة ولهذا لو نزل لا يفيق ذلك التزم العارضي
 تاليفت منزلة علمه كما لا يلزم الوضع **فلا** مثلا لانها قد تكون
 لازمة لغير العلمنة كما في حواو وعوضه الا ان هذا التزم

لا يمكن مجتازة زعمها ذكره لهم **قوله** مصدر من المفعول ان الوض
 فيه التيقن دفع الاعتراض الذي اوردته اسم المرضع المص
 وهو ان العدل عبارة عن الاخرى لا يخرج لان العدل
 مستقيد وخرج لانهم يغيرون المتغير باللائم لا يجوز واصل
 الدفع ان العدل مصدر من المفعول ولكن خرج بخرج كون
 الاسم مجزعا فهو تغير المتغير بالمتغير وحاصله ان الاسم
 المعدول معناه كونه مجزعا عن الصيغة الاصلية وهذا هو
 المناسب للمقام لان المعنى حمله صفة الاسم البنية المنصرف
 فاجابه بالمتكلم **قوله** اي خرج الاسم بغيره ان البنية
 الاسم فخرج به بخرج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا
 اي عن صورة فتر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق
 على الكلمة باعتبار ما يبرز لينة فيكون ضرب صيغة الماض
 وفي لينة بزيادة هـ **قوله** التي هي الاصل الا سلا هذا
 في جمع الا مثله المذكورة بعد ظاهر الاء كغيره فان السبيل
 اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها ويكن او خاله البني
 فحمله اخراته بان يبق لما اقتضت ضرورة منع الحرف لان
 يكلم به بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل في العبارة
 صر اسم فاعل في العبارة وخرج في صيغة التثنية بغير القاعدة
 حينئذ ما هو كذا الفاعل المختص والحوالة اي
 لما عرف معنى الاصلية ظهر كذا خرج لمعنا حكم فاعل
 واضربه عن توقيف العدل فان صار بـ المسوق في الغريب

اي

ليس له وقاعدة تقتضي ان يكون في صيغة الغريب فان القيا
 من اسم الفاعل في المثال المجزاة ان يكون مما وزن فاعل بل
 هناك خرج صيغة في صيغة اخرى لا يخرج الاسم في صيغة اليه
 صيغة اخرى فلا يردن وم كون صار بـ بغير منصرف للعدل والصفة
قوله فاجابه للصيغة اي بخرج قوله فلا يجوز وحاصله ان اذا
 كان صيغة المصدر متغير بغيره بصيغة مشتقات فخرج لمعنا
 باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المسوق سما فاعلا
 لانها وان كانت خارجة عن صيغة الماض فاعل والعدل
 معبر عنه ان يكون ذلك الاسم فخرج في صيغة نفسه
 وانما قال كذا لان بعضا لا فاعل المشتقة ونعت من
 قيد الخروج فان الماد بخروج خرج الاسم لكل بغير بعض
 لمشتقات كاسم الفاعل والمفعول وبخروجها فخرج
 المجموع بغير صيغة وسناد الاخراج الى الماض في القيا
 انما فاجاز او تأكيد وان المتبادر بخروج ان الاسم
 على الاستيناف والاول والحق على الحقيقة لا على القدر
 المحذوفه لا عما يرد كذا محذوفه الا واصل بخروج
 ومحذوفه الا كسطر القول **قوله** ولا يبعد ان يغيره
 لان هذا التغير هو المتبادر حيث ان الصيغة
 الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها
 الى التغير في ما ورد في المتغير هذا الفاعل والمذكور **قوله**
 المجزات التباسية اي المستند الى موافقة القيا
 في كالمقام والمقام فان اصلها مقوم ومنه

غير جاريا القياسى لاني قياسى الواو المتى كذا في اصل
 قبلها الفا وما تلتها الفا وصار الى صيغة اخرى كانت
 الصيغة الباقية وموافقته للقياسى حيث حصل
 فيها القلب فلا يكون مقام ومقام غير الاسماء المعنوية
 حتى يجب منع صفة اذا حصل على العدل والحكمة يمكن
 خروجها من خروج بلا تكلف فان المتبادر من خروج
 اذا اطلق لا يستدل على مخرجه وفي مقام واضرار على الاطلاق
 موجوده من كون الواو **قوله** في مجموع وشاذه بيان لمقتضى قولنا
 وكذا شاذه بسبب كون الواو والياء بينهما كذا القيمة التي هي حقيقة
 عليها فالجواب في مجموع اقاس واثبات **قوله** في مجموع واثبات
 فان البها فيقال مجبها ولو كانا في جملتين في اقاس واثبات لنبهنا
قوله قال بعض اشرافنا ما حصل ان بعض الاشراطين افقد
 عن بعض العلماء جواز توقيف شيء بما هو اعلم منه بجهته المحقق
 استحق فلعل الجواب في هذا الا ان هذا المحقق قد تميز العلم
 بعينه عن بعض ولا ريب انه يحصل منه حقيق العدل بما ذكرنا فانه
 ملودخل في التوقيف المغير للقياسية وشاذه والمستفاد
 وكذا في الامور التي تكلف لاجلها لا وجه لان هذا التوقيف
 ليس المخر لها وكان يتم الخطا في توقيف التوجيه حيث لم يتوقف
 لوجه ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تميز المصروف في غير التوقيف
 لا يوجد تميز العلم بعينه عن بعض وفي هذا التوجيه لا يمكن التمييز
 فانه اذا استثنى بالجميع اثنى في التوقيف انه مصروف او غير مصروف
 بل يستدل انها غير مصروفة لتحقق العلمية والعدل طاهر **قوله** تلك

التر اخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية وشاذه وكذا
قوله العلم انهم في المقصود من التحقيق تحقيق من العدل لتحقيق
 والتقديرى في معناها غير الذر اشتد بين النجاة وذلك لان
 ما اشتد بينهم ان العدل الحق هو الذي يكون في وجه حقيقة وهو مقدم
 على منع الحق كما قال الناصب العز وفضل بالعدل المحقق في حق
 حاله بل يدل عليه غير كذا العلم غير مصروف بحيث لو وجدناه
 المصروف في حاله فذلك طريق الامور كونه معدو لا يخلو العدل
 المصروف فانه الذي يصار اليه بضرورة وجدان الامر غير مصروف
 وتقدر بسبب ان غير العدل فان غير مثله او وجدناه مصروف في حاله
 لعدو ولا ينعى علم بل لان كذا والشرط طاهر عبارة المصروف في حاله
 حقه حقيقة او تقديره اصح في مجموع **قوله** ان كذا في مجموع طاهر
 سببه وحاصل الحق جواب ان ما ذكرنا من النجاة خلاف العلم
 فاننا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا ذلك في واضرارهم وشبهه في غير مصروف
 ولم يجدوا فيه الا علمه واحده اعتبره وافيه العدل الذي هو خروج الاعمال
 عن صيرورة الاصلية بمنع الحق مقدم على خروج غير الحقيقة الاصلية
 ودليل عليه في تلك وعملها في ليل في هذه الحقيقة بل في وجه
 اذ لم يستوف **قوله** ولم يصلح للاعتبار الا العدل انما تعدد الحق
 علانه علم ولما تعدد النجاة طاهر **قوله** ولما تعدد النجاة طاهر **قوله** العلم الوجب
 والاعتدال الحق والتركيب فكل ما تعدد الاحتمال والنبوة وان كانا في
 لم يعمدوا في الحكم فكل ما تعدد وزن العقل لانه غير الزن
 الحقيقى **قوله** لا لا انهم متبعضا ان الحسنى فوق بين العدل الحق والعدل
 انهم متبعضا او وجدوا العدل في الاخر غير الاصل فيما عدوا في اصله
 العدل الحق حتى يكون ذلك في مجموع حقيقة في غير واضرار في مجموع

انا نعلم قطعاً انهم

مذكر

يدل عليه منع اعراف بل منع اعراف في كل ما يدل في ذلك من غير ان يصنف
 الاصلية **والتي** لا بد ان هذا الكلام قد طرقت في تبيينه في الاوقات
 العديدة وسأصل ان العدل الحقيقي هو الذي يكون له اصل حقيقي يدل عليه
 منع اعراف لان الاخراج عن ذلك الاصل الحقيقي كمثلث مثلا فان
 الجاس والعاقد ان يكون على صفة ثلاثية فلا اصل لهذا المجرور
 محقق والمباشر والاخراج الى ان ليس كان عدل في الدوران ثم اخرج
 عنه اعرافه كذا لا ليس الى اصل هذا الا ان يكون اعرافه ان
 يكون اعرافه عليه كذا في كل ما كان الاصل عليه في تبيينه اصل لا يعلم
 محقق في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 الى الوقت بين العولين في تبيينه في الاصل لا يكتفي في كل ما في اليد
 فانه كذا في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 في العار في تبيينه في الاصل لا يكتفي في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 العولين لا بد من تبيينه في الاصل لا يكتفي في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 وحاصلها ان ذلك هو الذي هو الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 الذي هو الاصل الى اصل ذلك في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 ان يكون ان حقيقة صفة في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 اذا كان المعنى كذا ان يكون اذا كان المعنى كذا
 فلان تبيين يكون المعنى كذا ان يكون اذا كان المعنى كذا
 الملال وسان التكرار انهم في الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 يعني انهم في الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد

الحقيقة ان اعراف العر في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد

ثم خرج عنه اعرافه كذا
 وانخرج لا يتحقق الا
 ان يكون الاسم عليه
 ثم خرج عنه في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 في الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد

واصل

والصواب في تبيينه ان الصواب انما هو الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 الاربع الى العشرة لوروده في كلام الوب في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 الطبع فأكفه عليه سورة في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 حشر حشر في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 من لا يكتفي اليه لعدم وروده في تبيينه في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 لا يكتفي في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 والمباشر في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 سداس سداس في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 العشرة مع ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 في الاصل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 والوصف في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 يكون مثلثا معدولا في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 عدل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 لعل وعدل معدولا في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 لان اصله كان اثنين في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 اثنين الى اثنين في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 في العدل في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 متوف في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 الوضعية في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 ثلثية في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 لا يكتفي في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد
 العار في كل ما في اليد الفاعلة في كل ما في اليد

وحاصل الكتاب ان المعدول عنه وان كان اسما للمعدول وهو غير
 صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفه ولا يستعمل الا مع اعتبار
 معنى الوصف فيه ودفع العدل عنه وضع المعدول عنه **قوله** لا
 اعتبار له فيما وصفه اي لا اعتبار الوصفية في الذكر وضعه ثلث
 ومثلث وهو معنى المعدول ودفعان معنى ثلث لثلاث فان موصوفه
 بثلاثة ثلثه **قوله** انما نأخر التقدير انما لا يظهر لكونه تعدد تخصيصه
 فذا قلت زيدا او غيره فاما المعدول انما نأخر آتية **قوله** الى معنى
 غير وصار المعدول الاول فاذ قلت جاثي سنة اخر فعناه الى
 جاثي سنة بغير سنة الاول ولا وقاسي ام المعدول **قوله** ان
 ان هذا التعليل عليه لان ما ذكره يقاسي معنى التخصيص وان كان
 ليس كذلك بل هو منقول الى متر عنه لما اعترف به ولا يلزم
 ان يكون القياس فيه ان يستعمل واحد منها حتى يكون
 معدولا عن واحد **قوله** لا ولا في التعليل ان يوجب ان اخذت به
 لا فضل وجهين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه
 الا بغيره متغايرين لما ان معناه افضل لا يتم الا بتعدد
 وموصوفه علم فلما انتهت الحق احكامه في جميع اقسامه
 وعلى هذا الحكم ينبغي ان لا يستعمل لقراره بغيره مع التمسك بل
 مع ال او الاضافة لمخوفة فلما خواف بها عن ذلك لما ان
 ذلك عدلا اي كحقه بمقتضى المشابهة **قوله** لوجب التوحي
 التوحي اي في المضاف لان التوحي الذي في ج انما حصل
 لب الاضافة وحذف المضاف اليه **قوله** او اضافة اخرى
 اي في المضاف اليه لا في المضاف كما خرافته فان اضافة الثاني

الى عدد المذكور او يجب كون عدل المحذوف مضافا اليه لان الا
 ضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف **قوله** وليس في قوله
 او اي لا يجوز فيه شيء فمن هذه الثلثة فمن هذه الثلث لانه موصوف
 غير مضاف وكل واحد من هذه الاسماء مضاف له مما يستلزم
 عليك **قوله** احد الاخرين يجوز فيه ضم وقتها **قوله** ليعبر قري
 بالصاد الموحدة هو الاكثر والصاد المحجمة كما جاز في باب التاكيد
قوله فلما اقبل اي فعلا والذكر لكونه افضل مما ذكره في
 العين **قوله** فاعلمها اما جمع او هو الترتيب اما ان يكون إشارة الى
 اختلاف الواقع فيها فان الترتيب بين العامة ان جمعا صفة ولكن
 وقع اختلاف بينهم في انه في اي لصفات هو في باب امر حمراء
 ام في باب الاصل والفضل والحق ان يوجب انه في الاصل احد
 التخصيص بانهما اجمعون واجمع مكان معنى قولنا قرأت
 الكتاب اجمع في الاصل انه اجمعا في قرأت من كل شيء ثم حيل
 بمنع تصحيحه وانما عنه من اخذ التخصيص لا يجوز ان يكون معنى
 باب امر كما قيل لجمعنا اجمعون ووجب القياس الى ان جمعا
 اسم لاصفة فالترتيب إشارة الى اختلاف وانما تكون إشارة الى
 ان جمعا صفة في كونه صادرا بالفضل اسما فالجمع فيه يكون تارة
 باعتبار الاصل واخر باعتبار العطف والطرقت الترتيب هو المعنى
 الاول **قوله** اما جده ليس له هو هو الترتيب ومع التعليل ان فيه
 مع العدل التوحي الاضاف لان الاصل في قوله فاعلمت
 هو جمع جميعه فيكون هو مضاف لان توحيه الاضافة فيه
 معترضة منع اجماع لما تقدم ورد الغرض الرضى ان عدم اعتبار
 ذلك مع وجوب المضاف اليه لان حكم منع لصفه لا يبين فيه

قدّم مشفق في القلم و هو الشيخ محمد بن محمد

و حقا بهم گوید

الحمد لله الذي جعل
العلماء الذين هم
أركان الدنيا

حاصله وان شئت هذا الذريرة قاعدة قد خالفها المخرجة والمعدول
 بخلافه فان العليّ في قوس الف كج في قوس هـ وليس فيها
 في ثلثة ثلثة ان كشرح صنفه الثالث **قوله** اي خود جانا فاعلم
 معنى اسم الفاعل وهو صفه لا اصل لالتحيز طاقا في الفاضل اليه
 وعينه **قوله** قدر فيها له وهنذا التقدير امتداد العدل التقدير غير
 وفيه ان مقدم الشرطية لا يستلزم تقدير مخصوص عامه وزاقر الا
 ان يبقى المناسب ان يكون له وجه الاصلية لهذين العلمين
 عامه من العارضة وزاقر بمنزلة لا يحد **قوله** اعظم يقع القواف **قوله**
 مثله حصار فقد عرفت قدس سره انه علم المركب وزاقر التي انه جمل
 بين اليمامة والمصره وطهار المكان المقصود وفي بعض النسخ
 لعنه حصار وبار وفي التي انه ارض في اليمن **قوله** ليس فيه
 الكسبان هذا الكلام في قوله **قوله** ليس فيها ما يوجب البناء
 لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والابنير لطلب
 وسمايل فيها ما يوجب الاعراب اخر العليين **قوله** في
 الفاضل ان شئت فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء الا اليا
 من ظاهر المنع اذ فيها الموازنة وان اراد انه ليس فيه
 موجب بناء الا لبيان فيه انها ليس موجبة بناء
 وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء انما هو موجب
 فيها الا الوزن والوزن لا يتقبل في اجاب البناء مردود
قوله ان يتقبل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب
 والبناء في جميع الامثلة لكن قد يترجح احد التقديرين في
 ذرا لاء فقد الامام اذ هي المسمى والمصحح للامام
 هناك الراء وهو لا يتخذ الا بتقدير البناء لانه اذا حذر

ولما سمع حذرة عما المانع في اعتبارها وقال لو فهم فيه التوقيف
الوضوح لا الاعلام الى وضع تأكيد المعيار فاعلم علامته التوقيف
وقال اخرون فيه التوقيف باللام **قوله** في باب التأكيد كما
ناجحون مثلكان في الاصل صفته التي جماعة محتجون على
في الاقوال سواء كان تأكيد المطابقة ام لا حتى يفي بها لها
يون وقد صار في باب التأكيد كما سبق تلك الافراد وتكونه بآلية
لما في قوله لا سود وارتفع **قوله** في الجمع والخواتم انما توضح لم
ان البحث ليس فيه المانع لتمامه مثله جمع او انه ذكره بغير
قوله على ما ذكرناه انما على ما ذكر في غير موضع يخرج عن الحقيقة
وبناءه الامثلة لا تدفع مجموعها في هذه الى التيقن في توقيف العدل
بما في النص من تلك الكلام في هذا المقام وضع اعتبار في اشرار
الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول مما ذكر
ويرد على هذا الجمع المجموع انشائه لا يثبت واقوس اذ الصافي
النياب واقوس وحجاب بانها لعبت باوزان العدل
المستورة فيجوز ان يشذرون العدل التي فاش
اراد التيقن في الجواب بوجه اخر من الكلام وادرج فيه
ية اخرى انهم انما يقولون وكيف ولو اعتبره كيف
ولو اعتبره لعين ان اقوس وان يثبت لو كانا مقيدين اقوس
وان يثبت لما ضح فيتم التذود اليها لان تلك التيقن
في جهة انها مجموعان على خلاف القاعدة المجموع اولاهما
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا يسيد الاول
اذ الجمع ليس الا مقرا الواحد متبدا ولا الثاني اولي
المعدول قاعدة بل يتم في مخالفتها التذود **قوله** بين الحق

226

عالمی وفاق کے تحت
جس کا مقصد ہے کہ
مختلف ممالک کے
مابین تعلقات
مستحکم کرے اور
امن و امان کو
بھی قائم رکھے
اور دنیا میں
پرامن و صلح
کا جو حال ہے
وہ اس کے لئے
بہت ہی اہم ہے

ومنع الصرف لم يكسره واذا كسره دائما وانما كون العدل
انكسرت موجبه للبناء فلان الاكسبها نقل فلان انما انعقد
فمنع منه جميع انواعه الاعراب للعقد وقد سبق الكلام محلا وما
انزل ما ذكره اسم فلان لتقدير الفعل فيه كجمله شأها لتزال بمعنى
انزل معاوية منصرف لقطام وخدمه وانما كان العدل التقدير
او ليس لنا قاطعه وحازمه عدل عنها خدمه وقطام كالم ثلثت
لنا علم المعدول عنه **قول** انما هو للمجدد يفتح فيه التحقيق بحجاب
عن الاعراض المشهوره وحاصل ان تقدير العدل كما وجب البناء
في ذواته فليس وجبه قطام وحزمه وحاصل احباب ان العدل
التقدير للبناء في ذواته الاول قوة اثرها البناء لان تقدير
العدل له صالته ولنا علم قطام ونحوه فلما جردنا النظر فليس
تلك القوة والاصال فلما جردنا البناء **قول** ليس في جملة قال
اسيد ركن الدين وحدثتني لهذا الكتاب مقوده على المقام
ولم يكن فيها اقطه قطام وبنيت قاربها عنها فقال مدقها
المقام عند ذواته بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها لهم **قول**
وهو كون الاكسب انما اطلق على معنيين احدهما ان
يمكن ان الوصف نحو الصف وهو الاكسب الدال على ذواته ونحوه
مع بعض صفاتها وتاثيرها فلهذا اسم وهو على منع احد الاثبات
حاله في الاكسب المتصرف لا لصفها لانهما غير الاكسب الغير المتصرف
لا على فلذا اشار به **اسم** وهو صوفي بالاربعين فاست
استادنا اخذ في وقال اصحابه منصفه لانها في حد ذاتها تنصف
بالاربعية لانه لا من لم يثبتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والوصف فيه
لا يكون الا كاستسار الملاحظ ونحوه من انشأه حكيه الانبياء بارياب

[illegible]

72

[illegible]

و کورنیه نصفه المربعه و کورنیه
کلا نقول المربعه و کورنیه و اما او قد
عرفت زاده

100

حق

لا يخطئ من سئل **حق** ان المراد احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 الا من يتحقق احد هاتين صحتها لانه مع تحقق الاخر لا مع انطباقه ولا في
 والمخصص هو الذي لا الاول بل هو الحق الكلام في هذا المقام فلا يذهب
 الى ما قال بعضنا بل هو كونه فانه اشبه بشي بالذات **حق** في حيث هو حيث
 فان الكلام التوقيفي العلمي لما يثبت مثله انما هو الذي عليه بالذات وان
 لما يثبت في ان الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 منه بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 الحق ما يمكن بربا من العلم العلمي والذاتية مثلا انما هو الذي عليه
 بالذات وانما الذي يثبت في الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 بربا من بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 والذات في كانه احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 لا يخطئ من سئل **حق** ان المراد احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 الا من يتحقق احد هاتين صحتها لانه مع تحقق الاخر لا مع انطباقه ولا في
 والمخصص هو الذي لا الاول بل هو الحق الكلام في هذا المقام فلا يذهب
 الى ما قال بعضنا بل هو كونه فانه اشبه بشي بالذات **حق** في حيث هو حيث
 فان الكلام التوقيفي العلمي لما يثبت مثله انما هو الذي عليه بالذات وان
 لما يثبت في ان الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 منه بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 الحق ما يمكن بربا من العلم العلمي والذاتية مثلا انما هو الذي عليه
 بالذات وانما الذي يثبت في الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 بربا من بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان

سورة

سورة **حق** ان المراد احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 الا من يتحقق احد هاتين صحتها لانه مع تحقق الاخر لا مع انطباقه ولا في
 والمخصص هو الذي لا الاول بل هو الحق الكلام في هذا المقام فلا يذهب
 الى ما قال بعضنا بل هو كونه فانه اشبه بشي بالذات **حق** في حيث هو حيث
 فان الكلام التوقيفي العلمي لما يثبت مثله انما هو الذي عليه بالذات وان
 لما يثبت في ان الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 منه بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 الحق ما يمكن بربا من العلم العلمي والذاتية مثلا انما هو الذي عليه
 بالذات وانما الذي يثبت في الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 بربا من بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 والذات في كانه احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 لا يخطئ من سئل **حق** ان المراد احد هاتين الماخوذتين لانهما قد صرحوا بما هو الحق
 الا من يتحقق احد هاتين صحتها لانه مع تحقق الاخر لا مع انطباقه ولا في
 والمخصص هو الذي لا الاول بل هو الحق الكلام في هذا المقام فلا يذهب
 الى ما قال بعضنا بل هو كونه فانه اشبه بشي بالذات **حق** في حيث هو حيث
 فان الكلام التوقيفي العلمي لما يثبت مثله انما هو الذي عليه بالذات وان
 لما يثبت في ان الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 منه بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان
 الحق ما يمكن بربا من العلم العلمي والذاتية مثلا انما هو الذي عليه
 بالذات وانما الذي يثبت في الا ان وصفه بشي وكونه مجزا في شئ اخر في قول
 بربا من بربا الى علمه فلا قال اي في حيث هو حيث هو **حق** واعلم ان

السبع ونحوها منع الصرف **قوله** هذا القول اقله فان المحدث لم يلزمه الاثر
قوله في علم واحد فمده به كذا رتبها المتقاضي في حلقين مختلفين كونا في
 وعينه كمن في تحق **قوله** فيما عمنه ولو ثبت الاحاد صيا ناهية العلمية
 فواحد من غير منع الصرف وجميعها احاد من واعية نصفه شعبة
 حرم في ذلك لان احوض حال العلمية غير منفرد للعلمية و
 في العقد وخصوص من سبق في مقرر العيني يقال رجل احوض ولما في حوضا
 ثم حرم حوض احوض علما فاشد وجميع الاحاد في حال العلمية تارة
 في احوض اعتبارا للمصلحة لا صليها وتارة في الاحاد في اعتبارا
 للامية العارضية بسبب العلمية واما قلنا ذلك لان في هذا الصفة
 صحيح فخر اقل لا اعم في اقل ما رتب **قوله** اى ما يات في المنظر
 يعني انما الظاهر العود **قوله** اى الصورة الكسرة علم ان الجبر يتفق في
 قوله بين الكسرة بالاناء وبين الكسرة مع انما يجعل الكسرة بالاناء والفا
 ب النباء و عظم الكسرة مع النباء في كونه الاعايشة والعباشية
 فالمناسب ان يقول بوجه الكسرة فاصليها خارج بقوله اى بصورة
 الكسرة منفردة مطلقا هذا الالاق وكذا الذي بعده في مقابلته المذهب
 الثالث **قوله** غير منفرد مطلقا هذا المذهب يخفف اذا لم يكون الام
 مع زوال التبيين او اوجه سلب الالام او الاضافة غير مقبول
 ومناف للمطابقة المستغنى على ما في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا لم
 صرف فليسا **قوله** هو الشدين الالام على التملك وانما في الكسرة
 متجالم لانها متباينة في مقدار علم زبد فلو جعله الكسرة لستم
 حياز مداول الشدين اى في قوله الكسرة كحرفا لحذف الشدين
 والشدين لا يمكن مع التام والاضافة فعاد الكسرة **قوله** المرفوعة

من حيث المرفوعات

جميع وانما جميع ولم يأت بصحة الا في ارجع انه الملائم لا راجع اليه
 ولما كان التوضيح لان التوضيح الرفع سابقا كقوله الرفع علم الفاعلية في
 لحن المرفوع منها يوجان أيضا المرفوع في مرفوع واحد وهو انما رآه
 ذلك العلم ما به وصيته الجح الدالة على انه قد افرغ المرفوع **قوله** لا المرفوع لما
 نهب الرفع فهو لرفع صيغهم المرفوع ان المرفوع مرفوع مرفوعا
 على المرفوعات في مرفوعه رآه في الرفع لولم لا المرفوع **قوله** لان مرفوعة
 اى للمالك ان المرفوع مرفوعا على المرفوع بالاحاد سلب يستدل على ما هو
 لان مرفوعة الاحاد وهو مرفوع لا مرفوع **قوله** في جميع هذا الجح احاد
 بعين يجرى بها الجح بالالف والفاء صفة الذكر الذي لا يغير في غير كسرة
 شبيهة في الجح اى في جميع المرفوعات الجح **قوله** في بعضا في مرفوعات
 مرفوعة بعضا في مرفوعات في مرفوعات في مرفوعات في مرفوعات في مرفوعات
 كما في **قوله** في الملائم انما ليات اى المرافعات في دفع الام في ايام
 خلق في اى مرفوعة الالام عليه المرفوعات وثلاثة جميع على **قوله**
 لان التوضيح اى لما ذكره العارضي في حيث ان ذكره في مرفوعات
 الى المرفوعات المرفوعات نظرا الى حيث في مرفوعات لان المرفوعة او مرفوعة
 مطابقة المتدبر الى مرفوعة المرفوعة المتدبر واصلها انما في الفقرة
 ارجع الى المرفوعات المدلول عليه بالمرفوعات لان التوضيح انما يكون
 الكيفية لا الالاف **قوله** اى في جميع المرفوعات لان الكلام في مرفوعات اى
قوله اى علمية كوني شبيهة فاعلم ان الالام في الالام في الالام
 مرفوعة **قوله** اى يكون مرفوعة بها اى في مرفوعات بها مرفوعة
 المرفوعات وهو في الالام اى في مرفوعات بها اى في مرفوعات بها مرفوعة
 استغنى عنها في مرفوعات الالام المرفوعة **قوله** في مرفوعات
 اى للمالك في مرفوعات المرفوعات في مرفوعات في مرفوعات في مرفوعات

الرفع

ولا ينافيه قولهم المحقق بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة
 لان تلك المحققته خرجت من تحت اللفظ فقول بعض المحققين يخرج
 عن المحققين التوابع الفاعل غير محقق **قوله** وكذا المراد ان
 لا بد من اعتبار قيد الاصل في تفرقاتها لا خارجا عنها **قوله** البتة
 ان اي لبيان اللفظ على المعرف فاعل هذه الناحية **قوله** اخترت
 ان اقول ان الكوثر لم يفرق في الكسرة بين قولهم ضرب
 زيد وبين قولهم زيد ضرب فعملوا زيدا في المثالين فاعلا ولا حاجة
 عندنا الى هذا القيد بل الواجب تركه والاعتماد على ما بين يدي
 في صورة تقديم اللفظ عليه منه **قوله** في اللفظ **قوله** الفعلية
 الى اللفظ فالفعلية هي اللفظ الى اللفظ واللفظ الى اللفظ
 خارجة الى اللفظ الى اللفظ فالفعلية هي اللفظ الى اللفظ واللفظ
 متباعد لافعال مثلا حاجة الى اخرج عن التبع لم يتبدل
 التقديم بل خرج بقيد كسرة اللفظ لانه كان في الخارج الكوثر
 فبين او لم يطل ان كسرة اللفظ هي كسرة اللفظ
 في ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به في اسم الغيبة قد التقه
 في اخرج **قوله** قد سمع عليه وهو بالانه اللفظ الكاظم واللفظ
 انما يطلق بغيره اليه **قوله** يخرج عنه ان تعقيب الفاعل
 فانه يصيد في هذا الموصول الواقع متباعد عنه اسم اللفظ
 شبه الفعل موقفا عليه الا انه قد سمع بغيره المبدأ
 والاختصاص وليس واجبا بل جائزا **قوله** كذا في الدار فحين
 على رجل انه كسرة اللفظ غير الفرق موقفا عليه
 وهو جوبا فيدخل فيه في تعقيب الفاعل وليس لفاعل

فيها

تقدم

تقدم في هذا تقديم اللفظ الى اللفظ في جميع الافراد وليس التقديم في باب
 الجوز كسرة فانه يجب تقديم هذا اللفظ منه لان هو كسرة المتباعد
 عليك **قوله** اي كسرة واذا جاز الطرف عما انه متباعد على المصدر لا سلك
 الا انه يلم من منه الفصل بين الفاعل والمفعول بالآية وهو قوله وقدم عليه انما
 قال المفعول على حقه قيامه ولم يفرق ما به ليدل منه انما على الفاعل الذي لا يقوم
 به الفعل فعمله بخرب رددت زيد ولم يفرق زيد فان القرب امر اضاح
 كسرة رئيس من حجة الخارج والموت امر مدبر فليس لهما قيام محقق
 الفاعل كسرة كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 فاما عند ان اللفظ على ما به اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 انما كان زيد يلم اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 المفضلون تبعد كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 فعمل لفظ لا جرح انما يلم اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 فاما عند ما جرح اي كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 ما يلم عليه الشيء في العرف كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 في الفاعل ان يكون موقفا على اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 في العرف ايضا الا انه لا يلم في ان يكون عليه الشيء كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 الاصل في الواو المضموم ان نقلت ناء او ما ينافي بها في نزلت
 والا لا تفك كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 الا ان اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 مع كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 فيكون صورة كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 يراو منه الا انه لا يلم في اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ
 الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يسمع مانع كسرة اللفظ

ومكونه مما ياتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل والترك
 قوله ان لم يمتنع ما في الحذف انما هو انه مع وجود المانع
 ليس الاصل فيه التقديم مع انه صله التقديم مطلقا ولهذا
 في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم على المفعول
قوله الفعل الممتنع وصف الفاعل بكونه مستندا الى الفاعل على بلوغها
 ما ان المراد من الفعل هو المستند لا مضافه الا اصطلاحا لبيان ان
 فاعلا على شبه الفعل لكونه مستندا الى الفاعل ولو قال الاصل انما هو المستند
 للكان اوضح **قوله** فاعلا غير ان يتقدم عليه شيء فمحو لانه
 اي فاعلا غير ان يتقدم عليه فمحو لانه فاعلا غير ان يتقدم
 الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اعائه كون الفاعل
 على فاعله مستند ما ضرب **قوله** لانه احتياج الفعل اليه فانه
 علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المفعول اليه **قوله**
 فيها هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل لا يجرى على كماله
 ليكن في ذلك مع قولنا الحركات الاربع لان المفعول مفعله
 ليس بجزء والفاعل جزء **قوله** وذلك غير جائز والاول
 حراره لوروده في كلام الصفي قال حاشا ولو ان محمدا
 اخذ الدهر واحدا والفاصل القوي مجده الدهر مطلقا وقال
 غيره كسا حله اذا حكم الذاب سودد وفي هذه الامور والندى
 في دور المحمد وقال غيره جبر منزه اما الجنلان في كبره
 وصلى فعل لما جبر سنا **قوله** وقال غيره لما رأى طالعوه صبغا
 وخرى **قوله** ولما في كساده المعقد وينقذ الى غير ذلك كقولهم
 يعني خلا من بعد عن حليتي وهذا لانه اذ احسن الشيء وكونه
 ايا لبيت شعره بل يلزم من قوله زهير **قوله** ما جبره فاعلا باب
قوله في غير ذلك من الابهات ونحن حصرنا مواضع الاضمار

ضد الذكر في كتاب الموسوم بختصر النسخة في مواضع احمد ان يكون
 الفقيه مرفوعا بنوع ونسب وبابها ولا يسهو الا ائمة النسخة وعلا زيدا
 ما عليها ان يكون مرفوعا باول المشارة يعني المحدثين فانها لهما يكون
 محذوف منه وختمه من غير ان هو الا يجوز انما الذي في موضع من موضع
 الجوده لان الجذر يدل عليها ويلينها والجهل في الشئ والقصة
 محذوف هو الله احد ما ذكرنا من خصه الصباء الذين كفروا حاشا لهما
 يجرب وتفسيره التهمة بخبره **قوله** حاشا لهما يكون سببا
 منه الظاهر المستند كغيره زيدا **قوله** ان يكون مفعلا لفاعل
 مقدم ونفسه مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا او اما نحن فمخوذه
 مطلقا لما عرفت **قوله** خبره به لبيت وما عليه والكتاب العاديات
 كلب غير اقصيه وما كسبه وقوله وقد صدر وقد فعل الله به
 هذا الفعل وهذا الكلام ثانيا **قوله** ولما اوضح الموضع بغير
 بانه اخذ الحان دلالة الاعراب على المعاني بالمتصفح وكما
 ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا مرفوعا لمخبره
 خيلتم ان يكون كلمة كلمة معربة ككبره والجواب ولا يمنع كون
 الاعراب للفظ كلمة فاما ثانيا في المغرب ما يكون مركبا في افراد
 مرتبة في الجمع والاعراب جمع مع اخر الموردين كان ما جركته
 ونفس الامر ان كان ما جركته **قوله** فلا يرمان ذلك الاعراب
 اما رد لا فقله لست اليه در حيث قال ولما في كسبه ان يقول
 واذا **قوله** التيق القليلة اذ الاعراب في القوانين وهذا لا يرد
 من **قوله** انه اراد بالقول لئلا الدال على المعنى وليس لك
 على القليلة لئلا الدال على المعنى المراد باللفظ ان تعني
 المحذوف فلما لم يكن الاعراب مستثنى عنه في ثاني معنى العباد

ج اذا انفرد الاعداد وانخفضت القيمة الى الاربعة فاعلم ان الاربعة قطعا
مستقلة لا بالفعول الاولة ترك قوله بالفعول لشيء من المستقلة نسبة
 الفعل اسماء لا افعال فانه ليعلم ان قد يحتمل **م** فلهذا فاعلم ان
 لفعال الالف فاعلم ان قد تم بالفعل المذكور قبل الفعل على الفعل
 المستقلة بل في الفاعل **م** مع جواز ان يكون غير
 مضمون بالشخص او قال لفاعل الالف هذا الظاهر في المثال المذكور
 ولفظه من الفاعل فاعلم ان هذا الفاعل عاقل لا يكون ماضيا بالازيد
 وذلك لانه لم يبق احد حتى يعلم ان يكون زيدا مضمونا باله والحوار
 انه اذا كان الفاعل عاقل فلا يلزم جواز متناهي صادق لغيره
 كذا بغير ضاربه بل احدى زيدا والواحد لا يكون من
 القواعد الاولية ولا يقع الا اذا كان في شخصي الاخذ بكانه
 معينة **ج** يجوز فيه كجوز في المثال المذكور في المشرق ولا يجوز
 ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يقع
 تحت ما خلق الله على حسن الصور الا يوصف بها فاعلم ان
 حصر الحقيقة في توصف مع جواز ان توصف مخلوقا لغيره
 وكذا في لفظه هذا المثال ويرفع شبهة ان الماد كجواز
 كون المفعول الفاعل اخر الحوار بالنظر الى الحركة التي تكتب
 فان هيئة الفقرة مثال شرح تمتع كون الفاعل فاعلا
 لغيره هذا المفعول ولا يمتنع كون المفعول مفعولا لغيره
 الفاعل والمنع انما ياتي في بيان في حال توصف في خصوص
 الماد فلا ياتي في غير الحوار **م** فخر الصفة قبلها ليعلم ان
 ضاربه زيدا صفة فخر فخر لا غير الاعم ولا غير ذلك
 زيدا بل في فخر الصفة قبلها **م** فخر فخر لا غير الاعم ولا غير ذلك

او احتمال المذكورين بعد انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا لغيره
 مضمونا بالازيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت مفعولا لغيره
 ماضيا بالازيد فاعلم ان هذا المفعول لا يكون ماضيا بالازيد
 فاعلم ان هذا المفعول لا يكون ماضيا بالازيد فاعلم ان هذا المفعول
 احدا بالازيد في الفاعل وما ضرب الازيد وما ضرب احد الازيد في المفعول
 وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا معا عاقل لا يكون ماضيا بحد احد الا
 زيدا غير **م** وقد انتهى عاقل ولم يذكرهما كجوز ماضيا بالازيد بل
 ارضاه بحد احد الازيد غير **م** بل في المفعول لغيره
 هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
 ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى
 كما كان حين ذكرهما في صين فيكون فيهما ضرب الاعم والمفعول
 المستثنى كما كان في زيد مضمونا بالاطلاق مضمونا على **م** واصحاب
 المطلق المضمونة على زيد وكثير مضمون بزيد وذلك
 غير المفعول الذي اردناه فاعلم ان المستثنى شيئين باكراته **م**
 بل المطلق غير جائز مطلقا عند الاكثر من الضعيف اذ
 اكثر من اذ الماصل فيه الا **م** هو في ذلك شيئين مستثنان
 لا في وجه البديل ولا في غير ذلك فاعلم ان البديل ما في احد
 شيئين الاعم ودرهم ولا تقول في غير البديل ما في احد
 شيئين الاعم والدينار وكثير مطلقا عند جماعة ولا يفرق
 فاعلم ان هذا لان كان المستثنى منهما كذا من المستثنى
 بديلين منهما جاز كجوز ضرب احدا احدا او لا زيدا وذلك
 لان الاعمين يكونان بديلين فاعلم ان لهما معا في موضع
 ما اريد لا منهما اي لهما معا فاعلم ان لهما معا في موضع

فانك قلت ضرب زيد عمرو او مقدر قد اخذت الاولين بدل ومعدل عامل
 مضمر فمبنى الاول لانه لان والتقدير ما ضرب احدا محذرا الا زيد ضرب
 عمرو وان كان المسمى مفعولين فقد رتب نحو ما ضرب الا زيد عمرو والاولان
 احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب العوم الا بعضه مفعول او مفعولان مذكورين
 لكن المستثنى لم يبدل مفعولا محذرا ضرب احدا محذرا لان زيد والاولان
 تسووا لم يجر لان المستثنى اذا لم يلبس بالافعالين قبل الاخر لم يصف
 ضم استثنائين الا بالوجه المذكور فان استدل في جازة مطلقا
 بقوله وما تنيل الفاعل الا الذين هم الازليان في ادراكه
 بلا روية فربما يفتقر الى فيجوز ان يابا به مضرب فمفعول في
 ان يفتقر الى ما ذكره في اوباق النظر بكيفية راجحة العقل فيجوز فيه
 ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة غير ما ضرب الا
 عمرو ازيدان زيد مقدم مفعول مستثنى وان المراد ما ضرب
 زيد الاخر وانما لم يفتقر الى يفتقر الى المستثنى ما فاقه
 ولان اكثر النجاة مفعولان مفعولان لا فاعلا بعد مستثنى بها
 الا في مواضع خاصة ليس منها كذا فاذا علمت ان الرضخ الرفع
 الفاعل في هذا التصريف شارة الى ان المراجع في الفعل الفاعل
 لا العود لا يصلح ان لا يرفع الفاعل في موضع فمفعول في الجملة
 شبه الفعل الفاعل في رفع الفاعل في اى حذفا حازا شارة الى ان جواز
 مصدر مفعول هو الفاعل والضمير المصدرية شيئا بوجهه الذي هو كذا
قوله وانما قدر الفعل دون الجزاء الوض فربما ادخل الالف في الفاعل
 مبنيا في الفاعل ان زيد مفعول لا فاعل لان مفعولا محذرا لا يفتقر الى
 اجاب به لم يفتقر الى فاعل وان ثبت نحو التحقيق في الجمع لما تبع عليه
 فنقول ان مقام حكمة بعبارة صورة وقيل بعبارة قدرة تمام زيد لم يفتقر الى

التي

ان تمام لم يفتقر الى ذلك لان الاستفهام بالفاعل لا لانه بدل في الاستفهام
 المستفهم فمفعول الاستفهام عنه يدبر لم لا يفتقر الى الذات انما يفتقر الى
 ملكي محذرا في مفعول الاستفهام فمفعول الاستفهام مستفهم في ذلك وكان
 في الاستفهامات الفاعل صاعدا اليه استفهام مستفهم في ذلك فمفعول الاستفهام
 مفعول المطلق مع تحقيقه دون الصورة **قوله** متعلق بغيره فاعل في قوله
 المقدر لا يلائم بغيره يبدل على غير الوجه الذي هو القياس مطلقا **قوله** عاين
 رجل ان زيد فمفعول اذا قلت رجل لكان في هذا مقام مفعول مفعول
 بغيره يبدل بغيره فاعل في قوله وانما ركب احد فاعله **قوله** لا يبدل في
 العود الى الاكس جواز في قوله الاكس يبدل بغيره فاعل في قوله
 فاعل ان في هذا مقام ليس في غير كذا في قوله في قوله الفاعل
 او ما حذف الفاعل وحده فاعل في قوله الاكس في قوله في
 الشارع **قوله** لعدم قيام ما يفتقر مفعولا لان في قوله يفتقر بدل في لفظ
 اكس لانه في لفظ اكس بدل مما يحتمل معناه في قوله في قوله في قوله
 والحذف الراجح لانه في مستثنى في قوله في قوله في قوله في قوله
 في الآية هو الثاني وحرف لانه هو الاول شامل **قوله** لكونه محذرا
 متعلقا للشيء والضم يلزم تكثير سماع الحذف لئلا يفتقر حذفا
 الا كسبه الكسب في الفاعل **قوله** وانتصر على الفاعل يحوز ان يراى
 بالاعمالين الفاعلاني على طريقة تغليب الاكثر في الاول والاعمال
 على النوع لكن المستثنى ان يفتقر لغيره الفاعل في غير المصدر اذا
 في نحو انما يفتقر في قوله لا يفتقر في قوله في قوله في قوله في قوله
 لانه مصدر **قوله** في اكثر فاعل في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 والاول اياهم فان عملت الفعل الاخير كما هو متعجب المستثنى

وقد

سوف الشاع

اصحرت الفاعل في الافعال الباقية وكذا المجلس **قوله** ان المتقدم عليها
 والمتوسط اما هذا القول لبعض الشارحين حيث حوز الشارح في صفة
 التقديم عليها اذا كان الشارح في المعقولة وفي صورة التوسط بينهما
 اذا كان الشارح في المعقولة والا فلا في غير الفاعل والفاعل
 وليس الرمز حوز الصورة الا في قوله في المصوتين ونحو قد
 كلامه في بعض النسخة على الشرح مما حاصله ان لفظ المعقولين
 لذلك المعقول المتقدم على المستويين ولا يرجح الاول في قوله
 لو كان القريب عليه موصيها او مرجحة لكان في صورة وقد يرد
 معجولا للمعقول الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين التوفيقين والا
 الكلام بوجه حاز في صورة التوسط مثلا لقول **قوله** نحو ما ضرب
 والكرم الا ان هذا اذا كان الشارح فيه منقذلا اما اذا كان
 منقذلا بمضدنا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه
 نزاع وقد حدثت المعقول مع الثاني في الاول مع الحال
 الثاني في قوله الثاني مع الحال الاول اذا المعقول يجوز حذوه
 بخلاف الفاعل وكذا يجوز والمنصوب المحل نحو تمت بقوته
 مك فذا هذا يجوز الشارح في المفضل المنقذ للمضرب
 والحوادث ايضا اذا تقدم في تلك الضميمة على العالمين بخلافك
 ضربة واكرمت مك تمت وقد تمت بقوته المفضل على غيره
 وورد سور **قوله** لا يمكن قطعية اوجع الرابع في حال الاول
 والثاني لانه حرف هذا التعليل فيا يجوز الضميمة المنقذ للمعقول
 بالا لئلا المثال المذكور وان كان منقذلا من دون الا يجوز
 زيدا على وضار به وكلمه واقام ام قاعدت فيجوز حذوه في الاول
 خاص والمقرر عام والحق حوز الشارح في مستند **قوله** فيكون

الفاو

الفاعل في الشرح والكلية في الشرح ويجوز ان يكون الفاعل في الشرح
 معتبره ونحو قوله فان اختلف الاول ان كان قوله ويجوز بالواو
 في اكثر النسخ وقوله فيجوز ان كان بالفاء مما كان اكثر النسخ **قوله** في الفاعل
 اما في علم ان الشارح في معقول ما لم يسبق فاعله داخل في الشارح في الفاعل
 اما في جواز حذفه من معقول ما لم يسبق فاعله داخل في الفاعل او ينبغي
 الفاعل ان يكون تحقيقا او كليا **قوله** في المعقولة ينبغي ان يكون
 المعقول ايضا ليشهد الشارح الواقع في الحال كجاء زيد وضربت
 عذرا **قوله** ليس هذا مستمرا لان قاعدة المقسم في كل قسم
 ان يكون مقيدا بالوحدة فكأنه قال الشارح في حيث انه قسم
 واحد يكون في الفاعل عليه ان يكون الشارح فيه ليس شيئا واحدا
 لشارح بل اجتماع اثنين فهو خارج عن القسم **قوله** يعني قد يكون
 ان اشارت بهذا التقدير الى حاله في كل حال وفي الحال والفاعل
 وهو معنى الفعل المستفاد من الضميمة المستند في قوله فقد يكون ليرجع
 الى شارب العمل المدلول عليه بقوله اذا الشارح الضميمة لا الضميمة
 كالميتا وضمنه لان الضميمة لا يجوز الرجوع الى المصدر **قوله** الشارح فيه
 واحدا اي شيئا واحدا **قوله** في وجه كثيرة وهي كسنة عشره وجرها صرح
 اسم بانه متبوعا في الاصل المار به وبها المار به منها بقوله وغير ذلك
 مما يكون في الكلام الظاهر فيه مرفوعا وترك شيئا عليه اخر محذوف تحت
 اقتضاها الضميمة الاول المعقول والثاني الفاعل **قوله** الفاعل في الضميمة
 ليس المراد من الضميمة ان يكون جميعهم في الصورة بل لو كان بعضهم
 في الصورة وواقعهم اخذوا ليس كلهم بصري في فلا يرد انهم في
 الكسنة كوفي فكيف عدة الضميمة **قوله** مع يجوز اعمال الاول
 استادة الى ان المراد بالاختيار هما لا اختيارا بل في الترتيب لا بالترتيب

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجلنا
والفقه من أجلنا
والفقه من أجلنا
والفقه من أجلنا

5

الموصول من الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع تحقق صفة ولا أن المحال لا يدل على المصداق
 فيتم حذف الخبر لما قرينة **قوله** وذهب بعضهم هو ابن ورسوله ولو كان ما ذهب إليه
 صحها الهم الكلام فيه في أوله في زيد خبر ذكر المحال **قوله** وحطفت عليه شرا بالواو
 الضمير المارح إلى المبتدأ وهو الذي وقع الحاصل الخشي في ظاهر العبارة وحذف الـ
 رابع إلى الخبر كما ستوف بعد **قوله** لا يكثر على مقرون مع صيغة العلم ان البعير في
 روا الخبر المحذوف من خبر المبتدأين فلا يستند المبتدأ الثاني وهو قد وضعت مسددة
 أو المبتدأ لا يكون مسددة الخبر فلا يكون محذوف واجبا على ما لا تعرف لبعضه والناح
 الحاصل قدرا الخبر محذوف وحطفت وصيغة هي خبره فلا يكون مسددا خبر يخرج إلى خبر وزعم
 الكوفون ان هذا الكلام تام لا يضاف منه الخبر زعمنا منهم ان الخبر هو قولهم وضعت
 لان الواو مخبر عن ولا يترك لرجل من صنعة الخكة في تقدير فكذلك هنا والمحجب ان
 خبر الواو مخبر عن لا يخرجها عن العطف الاصل وجاء لحطفت الاصل مخبر خبره لان الخبر
 لا يعطف على المبتدأ بل يترفع في تقدير الخبر بخلاف مع ضمة فان الظرف محصور قائم
 مقام مستقلة وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر والضمة في الله الحذف التي هي الارض
 والخبر والمساء وما كناية عن الضمة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في منتهى
 الغلبي لا واجب ببلد اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث قال
 وانتم وتسايمه في **قوله** واقم المعطوف على الخبر والخشي إلى على المبتدأ والمحجب
 مع الاشارة إلى بان المعطوف وان كان في حقه المبتدأ لكن يترك خبر الخبر فيض
 ان يجوز عن الخبر المبتدأ مكانه ولا يترك ما فيه من التلغات **قوله** يكون مقابلة غير معينا

لذلك

لذلك بحيث **قوله** في سائر الاكسمة مقابلة يكون مقابلة على حذف خبره الذي هو خبره كان
 غير معينا لم يجب حذف خبره لقولك اما ان الله لا يخفى **قوله** الحرك وقا ورك
 ههنا بالعطف الكمال والخشي **قوله** اي ما قسم به بشاره الى ان الخبر محذوف ان الخبر ليس قسم
 بل مقسم به فان المقسم معنى مصدر فلا يصح الخبر حقيقة **قوله** لا يستند مع الكلام ان العلم ان
 استناد المقسم على جهتين خبره الكلام وبالكلام فان كانت بالكلام لغت لغت المعطوفات
 حرك لا يخفى كذا ومن حرك حلف بقا لك واذا لم تحلت على الكلام رفعة بالانبتدأ
 والكلام منه لا ابتداء وليت هي المؤنثة للقيم كما ذهب إليه بعضهم **قوله** اي المرفوعات
 اشارة الى ان قد خبر ان وزايتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك خبره سابق
 لبقوله هو مبتدأ ابتداء كلام وقول الفاعل خبر المحشر خبره ان ذكر خبره ان ليس
 لانه في خبره مبتدأ بل لانه في المرفوعات خبر **قوله** لا بالابتداء كما ذهب إليه الكوفون
 ووجه صفة ان التعليل لا ابتداء على ما صيغت فلا يشرع ويجوز ما هو في **قوله** خبر
 دخول احد زاده على احد ليعرف الترتيب مع كل في الاخر والموقوف **قوله** لفظا او مجازا
 المعطوف على الخبر والاسماء فلا يجوز ما ينها الى ما يليها فان مثلا يقيد بالبدء وهو
 حاصلة المبتدأ والخبر ومع كل تقدير لا يتحقق الترتيب بمبتدأ يقوم بان يوحى انه مبتدأ
 الى الشيء اخر وهو انه بعد دخول ان فمعنى ان يكون خبرا وليس لك بل الخبر خبره
 لا أن تقول ان خلاف معنى القول هو الثاني لفظا او مجازا مقفوفة في قوم وحده
 واحصا في الجمع فان الرفع المحذوف وكذا ان كبر فيكون هي الخبر لا يجوز وحده
قوله ولا يحتاج الى ان الايجاب ان يوضح بالفاعل المندى **قوله** لا يترك خبره عطف
 على قد وجب وما حاصلة بلزم على محجب ان يكون قول المقسم خبره وان كان محذوف

بجوابه ذهاب اليه بعض المتأخرين وفيه حرج لا يخفى منها لها فيه ما رواها بها
ان هذه الحكمة لم تكن من قبل الله تعالى ولا من قبله ولا من قبله ولا من قبله
التي لا تملكها المخلوقون فقد مر بها المدعيون فاعلموا ان الله تعالى لا يملكها
غيره في المتعبد بالنظر الى الحق الذي لا يملكه احد الا من يملكه وقد مر
انه لا يتم وانما يتوكل الله تعالى ولا يخرجنا في المتعبد بانه في اداء من المتعبد بانه
قد صارت على علمه شرعا والوجه الثاني في كونه هو الارجح **فقد** يكون من قولهم انه فيكون
رجل لا فيهماء الا قال وزيد المصعب بانهم العقد لا يكون على منتهى **فقد** يصح
في الحل **فقد** لا في ليس في كمال فان قلت بغيره فيكون كقول الله تعالى وما من شيء الا وله
مثله وليس يكون في الله ما دام يذلل في مورد افعال وهو المكنون **فقد** في صفة كونه في كماله
العدد والاعراض والبرزخ والروال والظهور في براهين الجواب في الامور في غير ان
الجواب فلا زال في كماله **فقد** ولا يجوز ان يكون في الحق كونه في كماله في كماله
لان في كماله ارجح الجواب في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
الفائدة في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في ما زيد في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
انه مستند اليه بالشيء **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
باعتبار في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
معنى لا يجوز ان يكون في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله

في كماله في كماله
في كماله في كماله

في كماله في كماله

قوله هو ما يشتر او كما يشتر في جواب المرجح **فقد** لا يخفى ان كماله في كماله
انما هو بالنظر الى الله تعالى والابا النظر الى الاصطلاح في كماله في كماله
اصطلاحا في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
ما من كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
المراد بصحة كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
فقد لا يجوز ان يكون في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
فقد لا يجوز ان يكون في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
لعل كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
وحيثما يجوب ان الله تعالى في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
اللفظ في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
مصدر اللفظ في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
او يجوز ان يكون في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
اللفظ في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
اللفظ في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
انما لا يجوز ان يكون في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله
في كماله في كماله **فقد** لا يجوز ان يكون في كماله في كماله

॥

المطبخ

المعنى فان قوله مرفوع بالماء في قوله ان يقال ان العبد مستلزم للصحة لا مرفوع
طاعة قال العبد المستلزم للصحة المأذون المستلزم الحجاز والحدود **وقوله** لفظا ومعن
ان لفظا ظاهر وانما معنا طاعة معناه انما الخطاب **وقوله** افرادا وقوله وانما انما
ليقوى جهة التكاليف ولا يلزم بناء على الحذف وما على محله والمركبة الغير المعينة **وقوله**
وانما قلنا ذلك اي جليا الى انما طاعة الطاعة الحقة بكونه ولم يجعله في شئ
الطاعات الاكسبة **وقوله** بعد التذات والتوجه بالحق اي كلام به طاعة العبد الى ان
اصناف الامور التي لا تتأخر لا في طاعته انما ليس لكافة من الامور بل معناه هو
الخاص وانما خرج من انما كلام الجواب وهو كسوره **وقوله** كلف العبد انما اي كلفه
عكس **وقوله** لعدم وقوله موقوف العبد فانه في المرتبة بعد شئ **وقوله** في حق المملوك
لانه صار مائذ في مستطاعا فربما في قوله انما نظر لان الذي يقتضي الحق وقوله
موقوف كلف العبد اذا لم يكن المأذون هو المملوك **وقوله** انما كلفه فاما ما في قوله انما
هو الذي نام مقام الطاعة العبد فلا وجه لوجه الامور التي يجوز ان يكون وجوبه وقوله
موقوف كلف الخطاب بصورة **وقوله** والتقدير امتد اعلى **وقوله** ان كان موقفا فذلك
انما خرج هذه العبد ليعرف من حق العباد حتى يحددهم وقوله انما هو مصنف الى انما
ومرتبة العبد انما لا يوجب بعد التذات فلم يوجب لفظا والتقدير **وقوله**
في باطنه انما انما في هذا المأذون في المأذون فانه لا يوجب لفظا والتقدير
الموصوفه في المأذون انما اذا ذكره موصوفه في قوله مائذ في قوله موقوف وقوله
توقيف طاعة ولا يلزم انما في شئ مصنف اعترض وهو جلية وبما كون
الموصوفه موقوفه في قوله موقوف **وقوله** باطنه انما في قوله موقوف وقوله
معقود موصوفه موقوف في قوله موقوف موقوف **وقوله** في قوله موقوف وقوله
جلبا في قوله اي لا يتصور في قوله موقوف **وقوله** في قوله موقوف وقوله
لكونه مصنفه في قوله موقوف **وقوله** في قوله موقوف **وقوله** في قوله موقوف
فانه يجوز انما في قوله موقوف **وقوله** في قوله موقوف **وقوله** في قوله موقوف

اي قلب الواو والواو ان كان ذلك المحذوف مما ليس متبعا فالواو متحركة
 وليس كذلك ما ليس الاعلى **قوله** المحذوف من غير المتذوق اي ما يتبعه على عدمه
 وفي هذا الكلام نوعين بعضه انما هو جرحه قال وقد اخل المصنف بما هو الاقرب
 المذوق وهو المستخرج من نحو **قوله** واو بلا **قوله** مما رايه من المذوق في هذا الكلام
 بشاره المدح ما هو ظاهر العبارة وهو **قوله** المذوق ليس محضها لوالا
 يستعمل في الكلام على ما عرفت بل لا بد من العكس فان وال لا يدخل في غير المذوق
 وحاصل الجواب ان الاختصاص بمحكي التفسير فلهذا قال واما المذوق عن
 غيره من المذوقين فواله قال الرضي ومعه من المذوق بالذوق ليس لفظ
 واو فيه لفظ **قوله** في الميم اصل التميمي الجواب عما يقال ان الواو كيف كان في حركة الاو
 في الميم مع انه ساكن فاشارة الى انه في الاصل محذوف حتى ان بعض القراء جعلوا الميم
 في ياء ثم لم يحدفوا كنهان فزعموا **قوله** الجواب اي لسان الالف **قوله**
 فواله ليس ليدلهم في اللفظ انها فتح **قوله** انما هي ياء الدين اما صوابه
 انما **قوله** فخرية او روية في قال المذوقين محسنين يا صرح وحمل الالف عليه **قوله**
 لم يسبق الذم انما بل ليس بالمعقول اذا قلت ويجوز حلا **قوله** لاسم محسن
 او وجوز الكون حذف حرف الشدة استشهدا **قوله** انما في غم هو لا
 ورده الرضائي بفتح كونه جرحا وهو **قوله** سواء كان مع بدل في الرضي
 بالقاصد الرضي قال ان المصنف لم يخطئه في حذف حرف الشدة
 واما من لا لا تحذف منه الا مع ابدال الميم في **قوله** الميم فان القراء
 اصله لا الله انما بالفتح خفف بالحد في الكلمة **قوله** الدرس على الاولين والآخرين
 على ان اصله لا الله فحذف حرف الشدة وهو من الميم المستدرة ورواه القاصد
 الرضي كلام القراء بالفتح الميم لا فيهم بالفتح ورواه القاصد انما هي ياء
 من غير اللام يعني لغيره ويجوز ان يكون اصل التميمي انما بالفتح لا فيهم بالفتح

نعم منه كلام الرضي لو لم يسمهم التميمي لا توهمنا بالتحذوف الذي قد وقع فلهذا قال الرضي
 انما بالفتح لا فيهم بالفتح والتميم لم يسمهم التميمي وظهر انه قد سجد وهو لغيره الميم الذي
 يرد به القاصد الرضي كلام القراء قد شاع في الحاديات التبعية في امثال هذه الجملات
 المشكوك من تنجيد الجرح من المسكن لفظ الجرح وان كان المسكن اذا قال لها لغيره
 لالفاظ التي لغيره بها عن نفسه ولطفا الى ان المحذوف بالذوق وهو
 موزون قبل الذوق فلهذا جاز هذا وان كان اسم محسن موزونا بهذا **قوله** فخرية
 ان يصفها لانه اذا لم يصفه يكون ميميا في اسم محسن **قوله** والمصنف قد
 عطف على قوله لفظ اي **قوله** امره العكس اسما محذوب وكما ان عطفه له
 في الجرح انما في انك تغيب الصلة خفيف الجرح في الالف لفظ
 الالف **قوله** في في اليد ياء الميم بن ملكه ملازم عليه ذلك لخصي
 خفة اي وقع اسما بغيره ولم يتركه فقال لما قد خففون اي لفظ فخرية
 لغو لم عليها فقال له ذلك الميم طويل وانما في انك لفظ فخرية
 ثم صغفه ليك لفظ فخرية فقال له ليك لفظ فخرية واما في مذهب كلنا
 انما **قوله** في قراءة الا يا سجودا انما في قوله وزيين ليم شيطان **قوله**
 فخرية هم عن سيد اليه نعم لا يهتدون ولا يسجدون اي ان لا تجدون ولا تراه
 اي نعم لا يهتدون ولا يسجدون **قوله** اي قد علمت ذلك زيدا اعلم انما
 قد وقع الرضا في العارضة في الباب فالبصير في البصير انما في
 في مقدمه ولكسائي والقوا الى ان ما فيه هو الحق المأخوذ من اللفظ
 ان الميم في زيدا عطفية والاسماء في قوله زيدا امرت به جرحا على العارضة
 فيها لا كما فيهما وان لا في العطفية عطفية على ما سجد اليه ويكون فائدة تسلط
 على العطفية عند تسلط على الظاهر في كيد اللفظية العطفية على التمام فلهذا
 فلا عرفت على هذا الاسم فالاسم مذهب الرضي اي في متعلق ذلك الاسم
 ان والتميم في قوله فخرية فخرية عطفية على اسم متعلق الاسم متعلق

شتم
 محسن

23

234

الذي آتت إليه
بلفظها أو
بلفظها أو
بلفظها أو

[illegible]

مطروحة على قول من المعنى فيكون لا محقق معناه لا محقق ولا ثبات ولا محقق فيكون
 وهو المحقق **قوله** لا محقق ابوتة وضع لها ذكره المحقق الرصني في انه لا محقق لولا ان محقق
 الاب في حاله مطلقا فيخرج ان يكون المعنى اعلم مطلقا لكن مطلقا معضلا فان
 لا محققا وبيان وجهه ان الحق في تقديره الحق بحذف المضاف لظهور المقصود
 وانما محقق المضاف اليه مقامه وهكذا عليه وانما وجب حذف العامل منها لان محقق
 ليس بقدر تدل عليها كما يقتضي ذلك على الظاهر اذ لو ذكر في ذلك عين ما دل عليه
 في محققها **قوله** لا محققا بل هو لا محققا لان محققا في الحقيقة في باب
 المطلق المصدر اسم الفاعل **قوله** اي الكلام احسنه به عن محقق اي قلت **قوله**
 لكن المطلق انه لا محققا حيث قال ان لفظ المستقيد يدل على ان لا محققا **قوله**
 عن موضوع الوضع فان الذي هو محقق معنى واحده محتملة في وصف موضوع او لفظي
 فالموضوع له معنى باعتبار كل وضع الالهام انما هو في نفسه الموضوع **قوله** اما موضوعه
 هذا لا بد من شدة الاختلاف وقد سبق في اول الكتاب ما يحضره من المذهبين **قوله**
 من لفظ الموضوع لانه اذا كان موضوعا للشيء **قوله** المستعمل في اذا كان موضوعا
 للمعنى **قوله** في محقق انه موضوع له فان الالهام وان وقع في الموضوع لم ي
 تلكا محتملات مثلا فلما لم يسم الالهام عند المطلق **قوله** في لا محققا حيث ان اللفظ هو
 لها فالك قد عرف انه بالشيء كل وضع محقق معنى معين بل الالهام محقق في محقق
 الاحتمال لا في محقق وضعه بانه في محقق راجع الى الوزن كما ان الاول لا محققا راجع
 الى الموزون في **قوله** في الالهام في كتاب ولا في قرات زيد وانما المذهب هو
 الامر المقدر فان معناه طلب امر في محققه في نفسه ذلك الامر **قوله** في **قوله** اي
 في غالب المواد معني كون ذلك الموضع مقدر اذ قال الموزون ولا قد يكون في محقق
 مقدر محققا في نفسه **قوله** اي وضع الالهام مطلقا على مقدره وان كان مقدره انه محققه
 والوزن بيان حاصل المعنى **قوله** في معنى عدد محقق لفظه العدد المقدر في نفسه لفظه
 انما هو للعام **قوله** فيكون ان لا محققا بل هو لا محققا لان محققا في الحقيقة في باب

ليس صاعا ولفظ **قوله** في السنة الاثني عشر ايام انقسام بالعدد والوجه وقد مثل السنة منها
 وذلك في كتاب **قوله** في السنة الاثني عشر ايام انقسام بالعدد والوجه وقد مثل السنة منها
 وهو الوزن حيث ذكره مثالين لان الكلام قد تم في احدهما بالثبوت وفي الآخر بالوزن
قوله في السنة الاثني عشر ايام انقسام بالعدد والوجه وقد مثل السنة منها
 صاعا والاضافة دليل على ان الكلام ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه **قوله**
 عندى الراوند قال في الدعا كوسى الراوند الذي الكيل والظهير الكيل ليس **قوله**
 بالظاهر **قوله** هو انما يشبهه بجزائه اي في المطلق اسم المثل عليها **قوله** حل ورسى فانه وان
 كان اسم جنسي فزاد بالان والاطاعة افراده على سبيل البدلية **قوله** في الخصومات
 المصلحة والخصومة هما الاولى دخلت الاقوال وان دخلت الاعداد **قوله** هو انما يشبهه
 الاطلاق في محقق على الاقوال ما فرق الراوند في مثل المشي مجازا فان حقيقة المحقق لا
 يشا دل المشي الا ان يراد محقق الذي **قوله** هو المعنى في المعنى الاول كان ما قلته
 المعنى الثاني كان ثمة وهو الخارج ليرى **قوله** في محقق اي محقق في الحق لك **قوله** في محقق
 ومضاف الى محققه يعني يوم محقق من سنة **قوله** في محقق اي محقق في الحق لك
 ومضاف موزون على النكاح الا في محققه ان لا يكون على **قوله** في محققه اي محقق في الحق لك
 فموضوع طلب التميز في محققه الذي يكون لفظا في **قوله** كان العلم ان يكون لان
 الالهام الذي يرتفع في التميز ليس الا في الذات المقدره التي هي طرف النسبة
قوله في محقق زيد راجع الى محققك زيد في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 ولفظها المشبه التميز في الكلام الذي اقيم مقام التميز في التميز في محققه راجع الى محققه
 الكلام مقامه فموضوع زيد في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 فلا يكون هو **قوله** في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 ذات لشيء **قوله** في ان يكون التميز في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 غيره فانما هو في القول انما يشبهه التميز اي في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه راجع الى محققه
 بل هو في صنيع الله تعالى اي الله ما صدر عن المحقق في محققه راجع الى محققه راجع الى محققه

من هذا ما اراد عليه بالتخصيص طلب زبد لفتنا فان القيمة فيه اسم لم يحل لما انصف
عنه ولا يصح المتعلقه وبعد هذا السبق ان وضع الاستدلال في وجه جعل لما انصف عنه
فمن المتخصص في القيمة زبد في طلبه زبد في حجازا اعتبارا به سبب القيمة حيث انصف
باعتبار رتبة العمل المير فالصاحب حقيقة هو العمل او شبهه **فقد** خرج الابهام عنه فيه
مساعدة فانه انما يخرج القيمة عن تلك الذات المعذرة المستثناة الى حيزها زمانا
لما كانت اعلم درجعا للقيمة في المذكرين فيجب كما لا يخفى ان نصا في انصف عنه فكيف
لم يخرج القيمة حتى ينصف **فقد** ايهما المستند ان في هذا التوضيح نفع الامة حيث قال وانما
لا ادرى بين الحال والقيمة فانه ان معنى القيمة ما حسن في رتبة فلا عده
في غير حال التوضيح وبشبه الابهام وهذا المعنى هو مستفاد من جملته حال ما قصد التوضيح
الدالة على ان العلم بغير مراد **فقد** مستحقا له الابهام من قبل او على اوداه او لغيره
فخرج في الحكم اذ يتصوره من العلم الذي يوجب العمل **فقد** لا يخرج المحتاج الى
التوضيح اي تعريفه لطلب الاستثناء وهو المذكور بعد ان ادخلنا في العلم انما يتكلم
تفصيلا وانما اذا عرف هذا القول لبعضنا ان المستثنى من ذلك لفظي بين القيمة في
تفصيله **فقد** وجوبه في تعريف واحد فيكون فلذلك لم يرد في النص فامد
فان المحققين اختلفوا في كونها مستثناة ام مشتركة **فقد** هو المخرج كما هو منها
شبهة بمرور وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فذلك انك انثب القيام
للقوم الذين هم بغيرهم في رتبة وذلك لا زيدا في سائر القيام عنه وهو شافعي
ودفعه بوجه **فقد** ان زيدا يخرج من العلم في العلم على القوم عام فمقتضى معنى ان
المستثنى اراد بالعلم جماعة ليس معنى زيدا وقوله الا زيدا في رتبة التسمية
مراد العلم وانما يكون ان المستثنى او المستثنى منه او اداة الاستثناء بغيره اسم
واحد فذلك على عشرة اقسام **فقد** احد يخرج عن رتبة ملاذول ولا يخرج والمثاني
وهو ان يخرج في محو اب ان الملاذول في القدم مثلا معناه ان يخرج بعد الاستثناء
منه زيدا على الاستثناء ولا يخرج وبما ان ذلك قام القوم الا زيدا بغيره فذلك
القوم المخرج منهم زيدا فامد ذلك لان لم يمتنع بانه يخرج وانما خرجا عنه

العلم ان لا يرد في القدم وهو ما لم يثبت التي يدل عليها الفاعل وهذا يقتضي حصول العمل
فلا يخرج قبل ان يثبت فلا يتحقق في رتبة العلم انه دخل فيه وحديث الاقوال والخطا والخط
في ذلك كرايكم لان الاستثناء سبحانه في غيره ولا كلام الحق ما تحته القيمة بغير
حكم صدره عن اخوة لما في طبع زيدا راسه فلا يتحقق في خلافه **فقد** في كلام
موجب والماء وجهه لئلا لا يحل في العمل على بعضي الملاذول في رتبة العمل من غير
من قولك صانه الا زيدا الى حيزه في كل احد **فقد** لان الكلام فيكون في رتبة ولا حيزه
فقد في رتبة العمل ان كان بعد عددا فلا تاتى التفت بعدهما في المعقولة
لان بيني وبينه راجع الى المستثنى **فقد** في رتبة اي المستثنى في رتبة ما نسبت اليه العمل
او شبهه لان العمل يشبهه لينا الى المستثنى منه وهو في رتبة المستثنى بوجه ما نسبت اليه
احدهما فاستثنيته هي المخرجة فيكون يكون معنى الصانع ان العمل يشبهه لينا
الى المستثنى منه والمستثنى من رتبة افراده فاستثنيته هي المخرجة والاولى هي وما
العلم في العلم ان يثبت في العمل في رتبة الا ان هذا الجواب لما خرج بعد تمام الكلام
شبهه العمل في العمل في العلم في رتبة العمل لما قبله واعلم ان ما ذكره المصنف هو احد
المازيب وبقية ما ذهبوا اليه من رتبة ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل
الصانع في معقوله بعد الاقدام في رتبة ففقد تمام القوم الا زيدا تمام القوم الا ان
زيد لم يخرج وانما يكون ما ذهب اليه القول وهو ان التسمية في ان ولا في العلم في رتبة
لوقد التسمية في ان فخرجت الا في كلام لا فاعاد التخصيص انصف العلم بعد ما
ما ان ان خرج ما قبلها في الاعراب فاعاد طرفة وانما يكون ما ذهب اليه المصنف
في الاخير وهو ان العامل فيه المستثنى منه في رتبة الاول لانه لا يكون لما كان
فقد ولا مستثناة في القوم الا زيدا يخرج وراجعا وهو الاول الى اذ ثبت ان عامل
الصانع الا في رتبة صانه الى بيني وبينها لانها في رتبة ما كان بغيره من رتبة صانه
او بوجه فخرجت في رتبة ما ذهب اليه القول في رتبة العمل **فقد** في رتبة العمل
سواء كان في كلام موجب او غيره فامد كان قبل اسم يصح صرحه في رتبة العمل

المستقرى

انظر

[illegible]

[illegible]

2

٧

[illegible]

2

ایک کوئی غلام القندلہ الہیہ 8 مارچ 1907
حاجہ خیرت بیگم

2

22

اعطاهما يقول النعم اليه زيدا او يلا او يوحى الى عذابه و هذا كما وقع من هذا القول بين
 المصدر والمفعول المطلق اي سائر معنى الله المطلق السميع و اراد السميع فجاء اول بر دق
 يا و انتهت هذه و قد اذ لم يثبت هذا **قوله** اثنين وثلاثين سورة المصدر في هذا في معنى
 فقد وضع وشغل ورثته و شدة و كره و وكدي و زكري و بشري و لبيان
 و جمان و عفران و تروان و طلب و كذب و صف و مهر و غلبة و سيرة و نكاح
 و كتاب و سواك و زنا و دارة و دخول و قبول و حيف و صهر و
 و جاء و حنة و كرايته **قوله** بالفتح قوله بجر اي بجر المصدر على مفعولها بان
 العذر اذ لم يكن مفعولا مطلقا و اما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا للفظ العذر
 مفعول ان العذر و كذا ليس عليه مفعول عليه كالحج لا يكتب له حجة
 و اذا كان عليه كالحج كالحج في زمان و في زمان بخلاف اسم الفاعل فانه
 يعمل لما يشاء العذر لفظا و معنى و لا لا يتحقق الا اذا كان مفعولا محال
 اذ لو كان بمعنى الماصي كان مشابها لمعنى و فاعله لفظا و مشابها للمضارع
 لفظا فاعله و معنى فحقت قوله المشابيه فاعله و احد هذا هو الاصح
 و قد اذ كان المصدر مفعولا محال لا يعمل لانه اما يعمل لكونه في تقدير ان
 العذر و لا يجوز هذا التقدير اذ كان مفعولا محال لان ان المصدرية اذ جئت
 ٤٤ المصدر مخلص لا يتقبل **قوله** اذ لم يكن مفعولا مطلقا اي حقه و اما المحال
 كونه في تقدير ان العمل للشيء فيجوز **قوله** مفعوله عليه جواز الائمة بتقديم المفعول
 اذ كان طرفة للتوسيع و لو رده كونه في ذلك التزم ان يفتى في عذر ذلك البراءة
 فالبك الوار قال الله تعالى و بالماخذكم بهما اذ قد قال فطاع من
 اسرو و قد راع العذر في مثله تكلف و ليس كذا و ان يفتى حكمه في ذلك
 و لشيء في جميع الامور **قوله** و يفتى في حيزان اذ لا يفتى في مصدر و مفعول
 و مفعول المصدر في حقيقة مفعول العذر الذي هو صلة و نحو و مفعول الصلة
 لا مصدر **قوله** او يكون الضرف اذ و التقدير في الاصح اخبار

رسول

المر

المستر في الما يفتح في مشد الزيدان في غير خبرها الزيدان في الخبر في الاصح
 خبره الفاعل المشتق **قوله** لا يجزى في الخبر اي لا يجزى في المصدر لا يجزى فيه اذ ان
 فيهم في اجتماع على معنى تليده و على معنى جمع فاك اذا عرفت الخبر من ان لا
 فيه علامة لثبته المصدر فاعله الفاعل فيه و كذا في سائر الاحكام المماثلة
 تدل على ذلك فثبت كما هي الفاعلة المخرجة في باب الاخبار **قوله** و جمان لظلم
 مستألف بضم ج و باخر سواد مصدر فخره ان الاخبار في المصدر قد وضع
 في مندرج في زيد حاصل فان الباء خبر المفعول و هو مستوفى المصدر و حاصل جواب
 ان المراد بالاعراض ان سائر فاعله اذا كان تبارزا لمعاني لم انه يجزى في الاصل
 في المصدر و لا في غيره **قوله** في معونه هو كذا المذكور في التوضيح سابقا **قوله** و لا
 منه قال في الامثلة المشهورة خلاف الفاعل في المفعول المطلق المفعول العذر مفعول
 ارسلوا و كان في حذف جازرا و واجبا و هو خلاف قول المصدر **قوله** فاعله
 اذ اي لا يجزى تلك الاحكام المصدر فاعله و لا يتقدم مفعول المنة في قوله
 و اعلم بالامثلة في القسم الثاني ان منتهى هذه الامثلة الما و العتبه و احده
 حيث انها و اقدم و لا في الما ليس لك في ان اشتاء تقدم المفعول كمنه القسم الاول
قوله اي حدث و هو المصدر و ذلك مبرز على من سببه في ثبته المصدر فاعله
 و حدثا **قوله** مرفوعا ذلك اذ فيه شبهة على ان لا يجزى به في ثبته
 الوضع **قوله** و قام به ان الما بمن اسم في الحفظ و اعلم ان الما بمن قام في العمل
 مع الضمات ان هم الفاعل و صفي لغيرها **قوله** بل ذلك كالا و انهم الما و ان زمان
قوله لان الجمع اذ فان هم المفعول لمن وقع عليه و اسر ان مات و الما لمن وقع فيه
 و الا انه لمن وقع بها العذر اي تبارك **قوله** و اعلم ان هم المصدر اي الفاعل في قول
 المصنف قام به يجمع ما عدا الله و من هم المصدر في الجمع اي في قول ما عدا الله
 فانه غير له جرح الجمع الاصله كما علمت ان الاشفاق مفعول معنى الرضا في قوله
 اول التوضيح اي حدث مرفوع ذلك الاسم و كذا في الما بمن **قوله** و ان

بشرح القيمين الاخيرين قال سبحانه اسد العالمين سيدنا محمد
 بن عبد الله المحمدي
 رحمه الله عليه وآله
 والحمد لله
 المصنف

قد فرغت من تدوين هذا الكتاب المستطاب في يوم دوشنبه
 في سنة شهر صفر المنصور من شهر سنة الف واربعمائة وثلثين
 هجرا النبوي صلا الله عليه وآله واستدعا من الاخوان الذين يطلعون
 على هذا الكتاب ان يطلوا العقد في واجب الطلاب الكاتب الذي
 لا يكون له زاد من اجناس بل يكون عاصيا صهي كون
 خالصا من فضلي وعاشهم عن بعض الوقائع عليه تحفا
 بعد الموت اللهم ارحم من رجع عن عبادك
 وارحم من طلب الغفلة وحمل الخلفا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين بن المصنفين
 رضى الله عنهم اجمعين

تمت الكتاب في يد اقلها
 محمد بن محمد
 المصنف

بمصر سلطان العراق
 في سنة ١٢٠٥ هـ



مبدی خوب درین است
 ازین که در آن در آن است
 خوشتر است که در آن است
 به این که در آن است

در آن است

در آن است

در آن است
 در آن است
 در آن است